IUGJHR
Vol 26, No 2, 2018, pp 446-479

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (2017-05-25)، تاريخ قبول النشر (2017-07-30)

التحولات الديمقراطية في تركيا

أ. عبد الله بن صالح الدوسري [1,*]
أ. د. عبد الله نقرش [1]

[1] قسم العلوم السياسية - الجامعة الأردنية - الأردن

[*] البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: aalik0116@gmail.com

الملخص:

هدفت الدراسة للوقوف على طبيعة التحولات الديمقراطية التي يمكن أن تؤثر في صنع القرار السياسي في تركيا حيث بينت الدراسة واقع التحولات الديمقراطية في تركيا، حيث تطرقت وبصفة عامة إلى أن التحولات الديمقراطية قد جاءت بعد أن وجدت كثير من شعوب المجتمعات التي تحكمها الأنظمة التسلطية نفسها بحاجة ماسة لمواجهة تلك النظم لا سيما وأن هذه النظم قد أصبحت بطبيعتها انتقالية وغير مستقرة من الناحية المؤسسية، وأشارت بأن مسيرة التحولات الديمقراطية في تركيا قد تطلبت انهاء أزمات التوحيد القسري الذي كان مفروضاً من قبل الحكومات التي تعاقبت على الحكم، وإلغاء الخصوصيات القومية، وذلك لأن هذه الأزمات التي كانت تقوم على مبدأ العلمانية وتفضيل النزعة القومية الطورانية لم تزد الواقع التركي إلا تشتتاً وانقساماً وانقلابات عسكرية، وبينت الدراسة ايضا قيام حزب العدالة والتنمية بناء نظام سياسي تركي جديد قام على برنامج تنموي إصلاحي له توجهات جديدة بعيداً عن الجدل الأيديولوجي بعد وصوله إلى السلطة في تركيا عام (2002)، وتوصلت الدراسة الى ان التجربة التركية في التحولات الديمقراطية حققـت نجاحـات كبيرة رغم وجود بعض الإشكاليات التي شابت طريق الديمقراطية والتي تمثلت بحدوث عدد من الانقلابات العسكرية التي نفذتها المؤسسة العسكرية تحت مبررات حماية العلمانية التي نص عليها دستور عام 1924 وتعديلاته، وقد أوصت الدراسات أن على الدول العربية اخذ النموذج التركي والوقوف عليه للاستفادة منه لتقليل من هيمنة دور مؤسساتها العسكر، كذلك لابد من دراسة منهجية حزب العدالة والتنمية التركي باعتبارها تجربة جيدة في التعامل مع المؤسسات العسكرية في ظل التحول الديمقراطي، ولابد من اجراء المزيد من الدراسات ومقارنة التجربة التركية بالتجربة المصرية للوقوف على الاخطاء التي افشلت تجربة حزب الاخوان المسلمين فى مصر

كلمات مفتاحية: التحولات الديمقراطية، الديمقراطية.

Democratic Transitions in Turkey

Abstract

This study aimed to identifying the nature of democratic transformations that could affect political decision-making in Turkey. The study showed the reality of the democratic transformations in Turkey, where it was generally mentioned that the democratic transformations came after many peoples of the societies ruled by the same authoritarian regimes especially as these regimes have become inherently transitional and unstable from an institutional point of view. It pointed out that the process of democratic transformation in Turkey has necessitated an end to the crises of forced unification imposed by successive governments and the abolition of privacy Nationalism, because these crises, which were based on the principle of secularism and the preference for the trend of Turkish nationalism did not increase the reality of Turkey only fragmentation and division and military coups, and the study also showed the Justice and Development Party to build a new Turkish political system based on a reformed development program has new directions away from controversy (2002). The study concluded that the Turkish experience in democratic transformations achieved great successes despite the existence of some of the problems that plagued the path of democracy, which was the occurrence of a number of military coups carried out by the Foundation The study recommended that the Arab countries take the Turkish model and stand to benefit from it to reduce the dominance of the role of its military institutions, as well as to study the methodology of the Turkish Justice and Development Party as a good experience in dealing with institutions And the need to conduct further studies and compare the Turkish experience with the Egyptian experiment to find out the mistakes that have foiled the experience of the Muslim Brotherhood in Egypt.

Keywords: Democratic Transitions, The Democratic

المقدمة:

أثبتت خبرات التحول الديمقراطي في أغلب دول العالم عدم وجود مسار محدد للتحول الديمقراطي، مع عدم وجود نمط معين ولا عامل أساسي للتحول، إنما توجد هناك خارطة من العوامل والأنماط والمسارات ما زالت مفتوحة على أساليب وعوامل جديدة.

ولا يعني دخول بعض الدول في حالة من حالات التحول الى الديمقراطية بأنها قد انجزت مشروعها الديمقراطي، كما أن موجة التحولات الثالثة التي بشر بها صاموئيل هنتنغتون نحو الديمقراطية في أوروبا وأميركا الجنوبية أثبتت أن إمكانية الارتداد للنظام السلطوي قائمة، وإن حدوث التحول لا يعني حدوث الاستقرار والتماسك.

وقد وجد رجال الفكر والسياسة أن القوانين الدستورية تعد هي الاساس في حل اشكاليات التحول الديمقراطي في دول العالم، إذ ينبثق طبقاً لهذه القوانين مجلس نيابي (برلمان منتخب) وحكومة منتخبة وصحافة حرة ورقابة ومحاسبة من خلال مفوضية النزاهة أو الرقابة المالية، ورغم ذلك تبقى تلك القوانين قاصرة وغير ضامنة للتعبير الحقيقي عن الديمقراطية، فهناك كثير من الدول الاستبدادية فيها دستور وبرلمان وتداول سلمي للسلطة وتنادي بالديمقراطية ولكنها تنتهك حقوق الانسان وليس فيها ديمقراطية حقيقية .

وتكمن العبرة من التحولات الديمقراطية في مدى الاحترام الطوعي للدستور والقانون من قبل القابضين على السلطة، وفي مدى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الذي غالباً ما يتم التأكيد عليه في القوانين الدستورية، وليس تركيز السلطة بيد الحاكم سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية .

ستقوم الدراسة بالوقوف عند التحولات الديمقراطية التي سعى إليها عدد من السياسيين الذين يحملون توجهات دينية إسلامية نجحوا من خلالها بتأسيس أحزاب لم تحمل أسماء اسلامية بل تحت شعار العلمانية لتصبح لأحزابهم تأثيرات قوية على كل من السياسة والمجتمع مما أدى إلى تحرك الإسلام السياسي في تركيا وصحوته التي جاءت على يد نخبة مضادة للنزعة العلمانية الكمالية التي فقدت مكانتها المضمونة على صعيدي الايديولوجيا والممارسة السياسيتين، والعودة إلى نظام سياسي مدني كان معبراً صادقاً عن استجابة حقيقية لتطلعات داخلية حملها الاتجاه الإسلامي، وشروط خارجية فرضها الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أسهم بتحديد دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي.

مشكلة الدراسة

حرصت التركيبة السياسية في نظام الجمهورية التركية الحديثة الذي وضع أركانه (مصطفى كمال أتاتورك)، بصورة مدروسة ومتعمدة على استبعاد أطراف كبيرة ومهمة في المجتمع التركي، كان من أبرزها: الطبقة الكردية الواعية قومياً، وعناصر الاتجاه الإسلامي، وعملية الاستقصاء هذه تمثل معضلة حقيقية تواجه النظام السياسي التركي، الذي أخذ يواجه سلسلة من المشكلات في ظل حالة من التطور الاجتماعي القائم على اقتصاد السوق والموصوف بتعبئة إسلامية داخلية متنامية، وتصاعد وتيرة العنف بين أبناء القومية الكردية والقوات الحكومية، وتنامي إجماع مجتمعي واسع على أن حل المشكلات يمكن أن يتحقق من خلال تنفيذ شروط انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وأن ذلك لا يمكن تحقيقه إلا من خلال قيام النظام السياسي القائم باتباع مجموعة من الاجراءات ، لا تبتعد كثيراً عن إجراء تحولات ديمقراطية تكون قادرة على فك ارتباط دور المؤسسة العسكرية بالقرار السياسي في تركيا.

إن زيادة تعزيز عناصر الديمقراطية في النظام السياسي وعلى مدى التاريخ المعاصر للجمهورية التركية الحديثة كان من شأنه أن يفرز تأثيرات إيجابية فيما يخص التعامل مع عملية صنع القرار السياسي الخارجي. فالعلاقات مع الاتحاد الأوروبي كانت ترتبط ارتباطاً مباشراً بضرورة الشروع بعملية جذرية تخدم التحولات الديمقراطية والمبادىء الحضارية المتمدنة في كل من ساحتي السياسة والمجتمع، ومنها المسألة الكردية، واحترام حقوق الإنسان، ودور الجيش في السياسة، لذا فإن مشكلة هذه الدراسة تكمن في الاجابة عن التساؤل الرئيس الذي مفاده: ما هي طبيعة التحولات الديمقراطية التي يمكن أن تؤثر في صنع القرار السياسي في تركيا؟

أهمية الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتمثل محاولة اختبار لمدى صلاحية التحولات الديمقراطية التي اعتمدها النظام السياسي التركي والتي ضبطت دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي في تركيا، فإنه يمكن القول بأن أهمية الدراسة تنبع من كونها توفر علمياً نظرياً فرصة للمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي للتحولات الديمقراطية التي شهدتها تركيا للفترة (2000 – 2016).

أهداف الدراسة

تأتي هذه الدراسة لتركز على التحولات الديمقراطية في تركيا وللتعرف على واقع التحولات الديمقراطية في تركيا.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: يتخذ الإطار الزمني لهذه الدراسة أبعاد محددة تمتد ما بين الأعوام من عام 2000 الى عام 2016:

1. عام 2000 : يمثل هذا العام البداية الحقيقية لشروع النظام السياسي التركي بعملية التحولات الديمقراطية.
2. عام 2002 : يمثل هذا العام بداية استلام حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا ، الأمر الذي سهل على الحكومة اطلاق الإجراءات العملية للتحولات الديمقراطية في تركيا.
3. عام 2016 : يمثل العام الذي حدثت فيه محاولة الانقلاب العسكري الفاشلة ، والتي مكنت النظام من توجيه ضربة شديدة للمؤسسة العسكرية، بحيث أدت لانهاء دورها في عملية صنع القرار السياسي في تركيا .

الحدود المكانية : الجمهورية التركية.

الحدود الموضوعية : تقتصر هذه الدراسة على البحث في التحولات الديمقراطية في تركيا.

مصطلحات الدراسة

- **مفهوم التحولات الديمقراطية** : يقوم مفهوم التحولات الديمقراطية على فكرة التغييرات التي تحدث في دولة معينة لأسباب وعوامل داخلية وخارجية، إذ تشتمل العوامل الداخلية على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي عادة ما يكون لها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث. أما العوامل الخارجية فهي مهمة ومؤثرة ولا يمكن إغفال دورها في عملية التحولات الديمقراطية. وتُعَرّفْ التحولات الديمقراطية على أنها: " عملية الانتقال من النظم التسلطية الى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة إلى صيغ أكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على ايجاد نظام سياسي اجتماعي يقيّم العلاقة بين افراده والدولة، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة، فهو يجسد التحول من نمط الهيكل التسلطي للحكم نحو نمط يقر بالتعددية، ويوسع هامش الحرية، ويسعى الى احترام حقوق الانسان، وهي بذلك تعني الانتقال من حكم تسلطي الى حكم غير تسلطي، دون

أن يصل ذلك الحكم بالضرورة إلى حـــد الحكم الديمقراطي" [1] وبذلك يصبح هدف عملية التحولات الديمقراطية الإنتقال من وضع لا ديموقراطي إستبدادي إلى وضع ديموقراطي.

الدراسات السابقة

- مقال كتبه نار لي (2009) بعنوان: إصلاحات هيمنة الإتحاد الأوروبي، والتحول الديمقراطي، ونمط جديد من العلاقات المدنية العسكرية في تركيا. لقد تناول المقال العلاقة بين المؤسسة العسكرية التركية وسياسة المدنيين وبين المجتمع قبل وبعد هيمنة إصلاحات الإتحاد الأوربي. وتوصل المقال إلى تغيرات أُدخلت على عقليات المواطن التركي وإدراكه للثقافة الأمنية والثقافة السياسية للعلاقات المدنية العسكرية بواسطة إصلاحات الإتحاد الأوربي، وسعت هذه التغيرات إلى تقليل التأثيرات الرسمية وغير الرسمية للمؤسسة العسكرية في السياسة المدنية. والمقال تناول جوانب هامة وشاملة للمشكلة مثل الرقابة البرلمانية والتغير في الثقافة السياسية للشعب بخصوص العلاقات المدنية العسكرية وبناء الشفافية في قطاع الدفاع والأمن لكن المقال لم يتناول محاولات رد الفعل من قِبَل المؤسسة العسكرية ذاتها. ويستفاد من هذا المقال تناوله لمسألة بناء الشفافية في قطاع الدفاع وأيضاً تأثير إصلاحات الإتحاد الأوربي.
- دراسة حقي (Hakki, 2011) بعنوان: دور الجيش في السياسة التركية. وقد هدفت الدراسة للتعرف إلى دور الجيش في السياسة التركية، والكشف عن محددات قائد القوات المسلحة التركية في المجال السياسي؛ من أجل تسليط الضوء على دور المسؤول عن الدولة القومية العلمانية بشكل عام والإيديولوجية الكمالية على وجه الخصوص، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استعراض الصفات التاريخية والنظرية وكذلك القانونية والمؤسسية للتدخلات العسكرية وتحليلها، حيث أظهرت أبرز النتائج ارتفاع مستوى دور النخب العسكرية والجيش في الحياة السياسية التركية فهم يتمتعون بالقدرة على حماية الدولة من العدو الداخلي ويُقصد به: (الإسلام السياسي، والحركة الكردية) كما أظهرت النتائج مدى قدرة النخب العسكرية والجيش على حماية الدولة التركية من الأعداء الخارجيين بتوفير متطلبات الديمقراطية للمجتمع التركي، ومسيرتهم نحو عضوية الاتحاد الأوروبي.
- دراسة نور الدين، محمد (2012): العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل: جرى تقسيم هذه الدراســـة إلـــى أربعة أقسام ، تضمنت عدداً من الفصول ، بلغت ثلاثة وعشرين فصلا قام عدد من الباحثين بتناول هذه الفصـــول ، فقـــد خصص القسم الأول للفصول التي تتناول الإرث التاريخي السياسي والاجتماعي للدولـــة العثمانيـــة والحركـــة الكماليـــة والتكوين التاريخي والسياسي الحديث للمشكلة الكردية ، فيما جاء فـــي القسم الثاني المعنـــون بالمصـــالح المتبادلـــة (الاقتصاد وموارد الطاقة) ، عدد من الفصول التي تناولت قضايا تتعلق بالعلاقات الاقتصادية العربية – التركية كمنظمة التجارة الحرة بين الطرفين ، والنفط كمرتكز للعلاقات ، ومشروع الغاز بوصفة بنية ارتكازية للعلاقات ، والمياه ودورها في الخلافات العربية – التركية ، وجرى تخصيص القسم الثالث للبعد الاستراتيجي في العلاقات العربية – التركية حيـــث تم تناول الأدوار التركية في الوطن العربي ، والخيارات التركية الإستراتيجية ، وتحولات السياسة الخارجية التركية فـــي عهد حزب العدالة والتنمية ، ومحددات الموقف التركي من الأزمة السورية ، والمؤسسة العســـكرية التركيـــة ، وواقـــع العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وفي القسم الرابع تم تناول التحديات المستقبلية الخاصة بالجانب التركي ، ومنها العـــرب والدور المستقبلي لتركيا ، وتركيا والاتحاد الأوروبي، ومحور التواصل أو التأزم في محور العرب في تركيا ، وسياسات

[1] الدعجة ، هايل ودعان (2005) . **التحول الديمقراطي في الأردن 1989 – 1997** عمان ، مطابع وزارة الأوقاف ، ص (24) .

ما بعد الكمالية ماذا تفيد العرب ، في ظل ما يمثله رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان كاتجاه جديد في الفكر السياسي الإسلامي المحافظ في تركيا منذ انفصاله عن الشخصية السياسية التركية البارزة أربكان، حيث استفاد أردوغان منذ توليه السلطة من الورقة الأوروبية ، فأدخل مجموعة من الإصلاحات كسب فيها مزيدا من الشعبية.

- دراسة مروة (2015) بعنوان: أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي: دراسة مقارنة تركيا وإندونيسيا. وهدفت لبيان دور العلاقات المدنية العسكرية إذا كانت دافعة أو معوّقة أو غير ذات تأثير على مسار التحول الديمقراطي. وقد توصلت الباحثة إلى أنَّ زيادة المهنية العسكرية تؤدي إلى فعالية المؤسسة العسكرية لكنها لاتؤدي لترسيخ التحول الديمقراطي، وأيضاً أنه كلما زاد مستوى إحترافية المؤسسة العسكرية تراجع مستوى التدخل السياسي لها. لكن هذه الدراسة اقتصرت على بيان أثر العلاقات المدنية العسكرية على التحول الديمقراطي في تركيا حتى عام 2010، على الرغم مما شهدته هذه المشكلة من تطورات خلال الخمس سنوات الأخيرة وهو ما يدفعنا بالضرورة لإستكمال مسيرة البحث في هذا الموضوع، وسوف يستفاد من هذه الدراسة خاصة من فصلها الثاني لإنه تناول الإرث التاريخي لتدخل الجيش التركي في السياسة.

الإطار العام لمفهوم التحولات الديمقراطية

شهدت جميع دول العالم متغيرات سياسية عديدة خلال مراحل تطورها التاريخي، وأخذ مفهوم التغير السياسي يتسع حتى أصبح يشمل مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمعات هذه الدول.

ولم يعد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو داخل عدة دول يتم عبر اعتماد النهج الديمقراطي فحسب كأساس للنظام السياسي في تلك الدولة أو مجموعة الدول ، وإنما عبر ما بات يعرف بمفهوم التحولات الديمقراطية .

ويتعلق مفهوم التحولات الديمقراطية بعملية الانتقال من النظم التسلطية الى النظم التعددية، والتخلص من نظم الهيمنة الى صيغ اكثر ديمقراطية في الحكم، والعمل على ايجاد نظام سياسي اجتماعي يقيّم العلاقة بين افراده والدولة.

ويتجسد التحول الديمقراطي من نمط الهيكل التسلطي للحكم نحو نمط يقر بالتعددية، ويوسع هامش الحرية، ويسعى الى احترام حقوق الانسان، وفق مبدأ المساواة بين المواطنين، ومشاركتهم الحرة في وضع التشريعات التي تنظم الحياة العامة.

وبذلك فإن مفهوم التحولات الديمقراطية يعني الانتقال من حكم تسلطي الى حكم غير تسلطي، دون أن يصل بالضرورة الى حد الحكم الديمقراطي.

التعريف بالتحولات الديمقراطية

يترادف مفهوم التحولات مع مفهوم التغييرات في القواميس اللغوية، وقد جاء أصل مفهوم التغيير من كلمة (غيّر)، فغيّر الشيء : حوله وبدل أحواله وجعله غير ما كان (غيَّر الدهر أحوال القوم) غيّر الشيء : بدل به غيره، فهو يدل على اختلاف الحال وتبدله ، والتغيير لغة يشير إلى التحوّل، أو النقل من مكان إلى آخر ومن حالة إلى أخرى وفي شريعتنا الإسلامية، نجد أنَّ مفردة التغيير، قد وردت في كثير من النصوص الشرعية [2].

[2] ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2003) . **لسان العرب** ، بيروت : دار صادر ، باب غيّر.

وقبل الولوج في التعريف بالتحولات الديمقراطية لا بد من إلقاء نظرة على الديمقراطية التي تعددت أنواعها بحسب التجارب الفكرية التي سار على منهجها في الحكم ، إذ تعد الديمقراطية المباشرة أول صورة من صور الديمقراطيات في العالم بعد أن تجسدت في الصياغات الفكرية التي جاء بها الفلاسفة الأغريق عن الديمقراطية، وذلك في الواقع السياسي الذي كانت تعيشه دويلات المدن الأغريقية.

لقد كانت دولة مدينة أثينا تمثل قمة النضوج والتطور الحضاري والسياسي الذي بلغته تلك المدن، ففي عام (594) ق.م وضع المفكر اليوناني (سولون) دستور أثينا، الذي ينص على تشكيل مجلس الخمسمائة والذي يضم عشرة نواب منتخبين عن كل قبيلة من قبائل أثينا الخمسين، ومهمة هذا المجلس تشريع القوانين، والإشراف على الحياة العامة، ويضم هيئات ولجاناً تتولى الإشراف على تنفيذ القرارات، وتؤكد بذلك مبدأ الفصل بين السلطات. وفي حالة وقوع خلافات يتم اللجوء الى المحاكم، التي تتألف هي الأخرى من قضاة ومحلفين منتخبين من قبل الشعب لحماية القانون والتأكيد على سيادته، الذي لم يكن في جوهره سوى رأي مجموع شعب المدينة. لقد نظم الأثينيون حكومتهم على هيئة جمعية تشريعية انتخبت بواسطة الأغلبية، وكانت كل السياسات العامة في أثينا تقرر في هذه الجمعية ؛ التي كانت تعقد أربعين مرة في السنة لمناقشة القضايا السياسية المهمة مناقشة مباشرة، بدلاً من التصويت لاختيار النواب الذين ينوبون عنهم فـــي اختيارها [3] .

ولم يكن بالإمكان وصف الديمقراطية الأغريقية إلا بأنها ذات طابع خاص كونها كانت قريبة من النظام الأرستقراطي، وذلك لأن الذين كانوا يساهمون في الحياة السياسية العامة وحكم المدينة هم أقلية ضئيلة من السكان لهم حق التمتع بصفة المواطنة هم الأحرار البالغون من الذكور، أما العبيد والنساء والمهاجرون (الأجانب) فلم يكن لهم نصيب في المشاركة في إدارة أمور المدينة[4]. ويستحيل تطبيق هذا النظام الآن نظراً لزيادة عدد السكان ونمو حجم الدول، وعدم قـــدرة جميع أفراد الشعب على فهم وإدراك الأخطـــــاء والأمور السياسية والفنية المعقدة التي تواجـــه حياتهـــم [5] .

ومع التطور الحاصل في الفكر السياسي شهد مفهوم الديمقراطية هو الآخر تطوراً كبيراً تبعاً للظروف الدولية والإقليميـــة والمحلية التي شهدتها النظم السياسية القائمة في دول العالم خلال العصور الحديثة ، لذلك انبرى عدد كبير من الباحثين لدراسة مفهوم الديمقراطية وقاموا بوضع تعريف لها، يمكن تناول بعضها بايجاز ، فهي :

- " ترتيب مؤسسي يتيح ضمان مشاركة المواطنين في اختيار قادتهم عن طريق الانتخابـــــات، وهـــي تعنـــي حكـــم الشعب بالشعب ولصالح الشعب " [6] .
- " ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح لأفراد الشعب وبلا تمييز حق المشاركة في صياغة السياسات العامـــة للبلد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشـــعبية وتعبئـــة طاقاتهـــا وإطـــلاق قواها بما يحقق أهدافهـــا" [7] .

---

[3] Dhal , Robert A. (1991). **Modern Political Analysis** , Prentice – Hall Foundations of Modern Political Science,5th ed. (Englewood Cliffs, NJ:Prentice Hall) , p 3 .

[4] McKenna , George(1988) . **The Drama of Democracy**, American Government and politics, city college of New York, The Mc Grow-Hill companies, Inc, third Edition, USA, p 12

[5] Janda , Kennth and Others (1995) . **The Challenge of Democracy**, Government in America, Hought on Miffilin Company, Fourth Edition, USA p34.

[6] الأسود ، شعبان الطاهر (1999) . **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر، ص (178).

[7] مراد ، علي عباس (2006) . المشاركة السياسية من منظور تنموي، **المجلة السياسية والدولية**، العدد (5)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ص(78-79) .

- " بنية وآلية وممارسة هي نسبية قابلة للنمو مثلما هي قابلـــة للتراجع لأنها محكومة بالاعتبارات الذاتية والموضوعية لأي مجتمع، فهي تظهـــر عندما يتوافر الحد الأدنى من شروط ممارستها، فتصبح سلوكاً اجتماعياً وطريقـــةً للحيـــاة حينمـــا تنتشر ممارستها في كل المؤسسات من البيت إلى المشاركة في الحياة السياسيـــة " [8].

وبعد حصول التطورات الكبيرة في النظم السياسية التي قامت في دول العالم خلال التـــاريخ المعاصـــر، تعـــذر تطبيـــق الديمقراطية المباشرة في الدول القومية الحديثة، الأمر الذي أسهم في احداث تطوراً واضحاً في مفهـــوم الديمقراطيـــة نتيجـــة مجموعة من التحولات الديمقراطية التي أخذت تشهدها عدد من دول العالم كان من أبرزها:

1. أصبحت المجالس النيابية (البرلمان) هي المؤسسة السياسية والوسيلة الفعالة القـــادرة علـــى مواجهـــة الحكومـــات الاستبدادية التي لا تستند إلى إرادة الشعب ولا تعترف بها أساساً لمصدر السلطة في الدولة، وأصبحت الديمقراطيـــة النيابية الطريقة المثلى لتحقيق سيادة الشعب [9] .
2. تم تشكيل المجالس النيابية على أساس أن الشعب يقوم بانتخاب عدد من النواب الذين يكوّنـــون البرلمـــان، ويتولـــون ممارسة السلطة باسم الشعب ونيابة عنه ولمدة محدودة من الزمن، فالشعب لا يمارس السلطة ولا يشارك النواب فيها، وإنما يترك لهذه المؤسسة الممارسة الكاملة للسلطة نيابة عنه، والنطق باسمه والتعبير عن مصالحه [10] .
3. أصبحت الشعوب لا ترضى بالقدر اليسير من الحقوق السياسية، وذلك نتيجة لازديـــاد الـــوعي السياســـي وارتفـــاع المستوى الثقافي وانتشار الأفكار الديمقراطية خاصة منذ مطلع القرن العشرين، ، لذلك أخذت الشعوب تطالب بالتمتع بالمزيد من الحقوق وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في الحكم بصورة أكثر جدية، لا ممارسة الانتخابات فقط، وهذا ما دفع العديد من الدول النيابية إلى إجراء تعديلات كان من شأنها ازدياد رقابة الشعب على المجلس النيابي، كالأخذ بمبدأ الاستفتاء الشعبي والاعتراض الشعبي والاقتراح الشعبي، وكذلك أصبح للشعب حق حل البرلمان إذا ما فشل في حـــل مشكلاته وتلبية متطلباته من خلال مناقشتها وإصدار قرارات تساعد في حلها أو التخفيف منها [11].
4. تزايد تأثير الناخبين على مؤسسة البرلمان نتيجة لاستمرار العلاقة بينهم وتوطيدها سواء أكان في عملية الانتخـــاب أم بعدها، وبالنتيجة اتجه النظام النيابي إلى اخذ صورة أكثر تمثيلا للشعب طبقاته واتجاهاته المختلفـــة كافـــة وتحقيـــق مشاركة أكبر في ممارسته للسلطة عن طريق الأخذ ببعض المظاهر الديمقراطية الشبه مباشرة [12] .
5. أخذ البرلمان يناقش هموم المواطنين بعد إيصالها له عن طريق قنوات المشاركة السياسية ومن ثـــم حلهـــا، وتمكـــين المعارضة من تأدية دور في العملية السياسية وكسب خبرة سياسية، إضافة إلى أنه يعد أحد أدوات التنشئة السياســـية في مرحلة النضج، إذ يتيح لأعضائه فرصة معرفة واكتساب قواعد ومهارات اللعبة التشريعية، كما يعدّ أداة تثقيفيـــة مهمة للمواطنين إذا ما تابعت وسائل الإعلام ما يجري داخل أروقته من مداولات [13] .

---

[8] الكواري ، علي خليفة (2000) . مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، ، ص40.

[9] حمادي، شمران (1975) . **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، بغداد ، جامعة بغداد ، مطبعة دار السلام ، ص 103.

[10] بسيوني ، عبد الغني (2004) . **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، القاهرة ، مطابع السعدون، ص 209 .

[11] حمادي، نرجع سابق، ص 103 .

[12] بسيوني ، مرجع سابق، ص 217 .

[13] المنوفي، كمال(1987) . **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، ص 235 .

6. لقد أصبح دور للبرلمان يختلف من نظام سياسي لآخر من خلال كونه استبدادياً أو ديمقراطياً ومدى ما ينعم بـه مـن استقرار سياسي واقتصادي [14] ، ففي النظام الديمقراطي تتاح الفرصة للبرلمان ولمختلف القوى والتجمعات والأحزاب السياسية من المشاركة في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية ففي هذه الأنظمة تكون العلاقة بين الجهاز الحـاكم (حكومة، مجلس تشريعي) وبين الشعب علاقة تقوم على التفاعل والحوار[15]، فالبرلمان في هذه الأنظمة تزداد قوتـه سواء أكان على صعيد السياسة الداخلية أم الخارجية ليصبح مركز الثقل فيها، بوصفه المعبر عن إرادة الشعب[16] .

وبهذا يمكن القول أن الديمقراطية تعد نظرية قيمية تبحث عما يجب أن يكون عليه الإنسان وتوضيح سـمات لنظـام الحكم الأفضل لحياة ذلك الإنسان، إلا أنها ذات بعد تجريبي كونها تسعى للتفسير والتنبؤ أو توضيح أساليب النظام الأمثل، فالديمقراطية غالباً ما تكون موجهة للعالم الواقعي الملموس، كونها تحاول تقديم تفسيرات للسـلوك السياسـي والعمليـات السياسية والمؤسسات السياسية [17] .

وفي ضوء المتغيرات التي شهدتها دول العالم ، فقد استطاع عدد من قادة تلك الدول وخاصة في دول العـالم الثالـث وبعض الأنظمة الأوروبية مثل البرتغال في عهد سالازار الذي قاد الدولـة باسـتبداد طيلـة الفتـرة (1932–1968)، وإسبانيا في عهد فرانكو الذي حكم للفترة (1936–1975)، فرض أسلوبهم التسلطي بعد أن اتسع نطاق سيطرتهم علـى السلطة ضمن الأنظمة التسلطية في مرحلة سابقة من القرن التاسع عشر حين نجح اسلوب نابليون بونابرت التسلطي فـي فرنسا، كما اندرجت في ذات الاسلوب بعض الأنظمة الملكية التي شاعت عبر العالم وفي مجمل الفترات التاريخية.

وتشير بعض تجارب التاريخ الحديث أو المعاصر إلى تفاوت الأنظمـة التسلطية التي شهدتها تلك الدول بين أنظمة ذات توجه اشتراكي إلى أنظمة يمينية، أما من ناحية النخب الحاكمة فهناك أنظمة تحكمها نخب تقليديـة (أوليغارشـيات* تقليدية) أو نخب ذات توجهات تحديثية (أوليغارشيات تحديثية)، وتنقسم تلك الأنظمة التسلطيـة إلـى التصـنيفات الفرعية الآتية [18] :

1. **الأنظمة المحافظة** : تكون في الغالب ملكية، وتتميز بضعف مؤسسي، ومشاركة سياسية محدودة ، وتسمح للنخب بالتمتع بامتيازات كبيرة.
2. **النظم الوصائية** : تكون لها توجهات ديمقراطية من حيث وجود البرلمانات والتعددية السياسية الظـاهرة، ولكـن الديمقراطية محتكرة في يد نخب مشكلة من كبار رجال الأعمال وكبار ملاك الأراضي.
3. **الأنظمة الدكتاتورية الشعبوية:** يتمتع الزعيم فيها بسلطات واسعة وله شخصية كارزمية وينتمي في الغالب إلـى النخب العسكرية ، مع سياسات تنزع إلى القومية والشعبوية ، وبالاستناد إلى إصلاحات اقتصـادية واجتماعيـة تصب معظمها في مصلحة الطبقات العليا والوسطى ، ويكون الجيش العمود الفقري للحكـم وكـأداة للارتقـاء والحراك الاجتماعي .

---

[14] مهران ، سامي و جلال السيد (1984) . **البرلمان المصري تقاليده، رقابة، تشريع**، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ص 5.
[15] عاشور ،احمد صقر (1986) . **الإدارة العامة مدخل مقارن**، الإسكندرية ، دار المعرفة للطباعة والنشر، ص 3 .
[16] مهران ، مرجع سابق ، ص 5 .
[17] رشاد، عبد الغفار (1993). **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** ، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية، ص 983.
* **الأوليغارشية: هي حكم الأقلية ، أو شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية بيد فئة صغيرة في المجتمع تتميز بالنسب أو المال أو السلطة العسكرية.**
[18] عبد القادر، عبد العالي (2008). **محاضرات في السياسة المقارنة**، الجزائر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ص (56).

4. **النظم البيروقراطية التسلطية:** يعد هذا النوع من أكثر الأنظمة التسلطية تطوراً وحداثة من ناحية المؤسسات السياسية والاجتماعية ومن جانب التطور الاقتصادي، وتسمى بالأنظمة الكوربوراتية حيث تحكم البيروقراطية الحكومية، وتسيطر على مظاهر المجتمع والاقتصاد بصفة قسرية.

وبصفة عامة فقد وجدت شعوب المجتمعات التي تحكمها الأنظمة التسلطية نفسها بحاجة ماسة لمواجهة تلك النظم لا سيما وأن هذه النظم قد أصبحت بطبيعتها انتقالية وغير مستقرة من الناحية المؤسسية ، وأخذ يطلق عليها بالنظم البريتورية نظراً لتدني مستويات المؤسسية فيها، يقابل ذلك تنامي المشاركة السياسية في نظم أخرى شهدت تصاعد أدوار القوى الاجتماعية وتناميها نتيجة انتشار التعليم وتحسن مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الوعي نحو المطالبة بالمزيد من الحقوق السياسية والاجتماعية الأمر الذي دفع بعض النظم التسلطية لاستخدام القمع في مواجهة تلك القوى، ويقابل هذا النوع من النظم البريتورية هناك الأنظمة المدنية وهي الأنظمة ذات المأسسة المرتفعة والمشاركة الأقل من وتيرة المأسسة ، لذلك يصعب تصنيفها ضمن شكل محدد من أشكال الحكم (برلماني، رئاسي) لأن ضعفها المتميز وهشاشة مؤسساتها تجعل كافة أشكال الحكم والسلطة سريعة الزوال، كما أن أنماط المشاركة السياسية ليست ثابتة وغير منتظمة في المجتمعات ذات الأنظمة البروتورية بحيث لا يمكن التنبؤ بها، فتجدها تتقلب بين الملكية المطلقة والديمقراطية الحماسية ، وأن مؤسسة الحزب السياسي غير فاعلة في هذه المجتمعات ، فغايات المؤسسة السياسية الفاعلة يجعل السلطة مجزأة ومفككة، وتجعل السلطة مؤقتة [19] .

ولم يكن أمام القوى الفاعلة في تلك المجتمعات إلا مواجهة أنظمتها عبر المطالبة بالتحول الديمقراطي الذي يستوجب الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر ويشترط أن يكون أحسن من سابقه، ويتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية، من خلال حق الأغلبية التى يفرزها التعبير الديمقراطي الحر والتنافس الحزبي التعددي، في اطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية في المقام الاول، ويفترض أن يتجسد هذا التحول داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة أخذاً وعطاءاً في المقام الثاني [20] .

وبالفعل شهدت دول العالم خلال التاريخ الحديث ثلاث موجات من التحول إلى الديمقراطية لغاية الوقت الحاضر[21] ، كان لكل واحدة من هذه الموجات أثرها المحدود نسبياً في عدد من دول العالم ، مثلما أنها أحدثت بعض حركات الانتقال المضاد باتجاه اللاديمقراطية ، كما لم تكن كل حركات التحول الديمقراطي تحدث أثناء موجات ديمقراطية، فالتاريخ لا يتصف بوحدة الاتجاه . فكانت كل من الموجتين الأولى والثانية من التحول إلى الديمقراطية تليها موجة مضادة تعود فيها بعض الدول إلى الحكم اللاديمقراطي.

وقد قام المفكر الأمريكي الاستاذ الجامعي صموئيل هنتنغتون (1927–2008) بوضع تقسيم لتلك الموجات والموجات المضادة حسب الفترات الزمنية الآتية:

[19] هنتنغتون، صموئيل (1993). **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، الكويت ، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، ص (86).

[20] جلولي ، بوجلطية سمية . التحول الديمقراطي:مفاهيم ومقاربات ، الجزائر، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (3)، مايو (2012)، ص (68)، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية.

[21] Robert, Alan Dahl. (1989). **Democracy and Its Critics,** New Haven, chaps 1,2,17.

أ. الموجة الأولى من التحول إلى الديمقراطية (1828– 1926)

يعد الظهور الفعلي للمؤسسات الديمقراطية القومية ظاهرة خاصة تمتد جذورها إلى الثورة الأمريكية (1776)، والثورة الفرنسية (1789) وذلك بالاعتماد على معيارين رئيسيين كانا مقبولين لظهور أرقى درجات الديمقراطية في النظم السياسية منذ القرن التاسع عشر، هما [22] :

الأول : يتعلق بمنح حق التصويت إلى 50% من الذكور البالغين.

الثاني : يوجب حصول مسؤول واحد على الأغلبية في برلمان منتخب أو أن يتم اختياره في انتخابات شعبية دورية، وهذا ما تم تطبيقه في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1828 وحينها بدأت أول موجة من التحول إلى الديمقراطية .

ب. الموجة المضادة الأولى (1922– 1942)

شهدا عقدي العشرينيات والثلاثينيات من القرن العشرين مساراً معاكساً لاتجاه الديمقراطية التي توقفت ، فكان التطور السياسي السائد هو العودة إلى الحكم الشمولي التقليدي، أو اتخاذ أشكال جديدة من الحكم المطلق القائم على قاعدة جماهيرية عريضة وعلى مزيد من القهر والوحشية.

وبدأت أول موجة مضادة للديمقراطية عام 1922 عندما قمع بينيتو أندريا موسوليني (1922 – 1943) الديمقراطية الهشة والفاسدة في إيطاليا ، ثم أطاحت الانقلابات العسكرية بالمؤسسات الوليدة في دول البلطيق كل من لتوانيا ولاتيفيا واستونيا، وكذلك في بولندا ويوغسلافيا وبلغاريا ، فيما خضعت البرتغال لانقلاب عسكري في عام 1926 أدى لقيام دكتاتورية سالازار، واستولى الجيش على الحكم في البرازيل والأرجنتين عام 1930، وتحولت الأورغواي إلى الحكم الشمولي عام 1933، وبعد عام واحد قضى هتلر على الديمقراطية في النمسا، ثم أنهى الديمقراطية التشيكية عام 1938، وأمات الديمقراطية اليونانية عام 1936، وأدى الانقلاب العسكري في أسبانيا عام 1936 إلى نشوب حرب أهلية والقضاء على الحكم الجمهوري فيها عام 1939، وتم استئصال ديمقراطية اليابان في العشرينيات على يد الجيش الذي تولى السلطة في أوائل الثلاثينيات من القرن العشرين [23] .

وجاءت نهاية الديمقراطية في ألمانيا بعد أن سيطر أدولف هتلر (1889–1945) على السلطة في هذا البلد عام 1933، بعد أن قدمت النازية نظرية الطبقة المختارة بديلاً عن رفضها المفهومين الغربي والماركسي للديمقراطية تأسيساً على أنه من شأنهما إضعاف الدولة، تلك النظرية التي تضع تخطيطاً هرمياً للمجتمع يبدأ من الشعب الذي يتنازل عن حقوقه السياسية للطبقة المختارة التي تضعها بدورها أمانة في يد الزعيم هتلر [24].

ج. الموجة الثانية من التحول إلى الديمقراطية (1943– 1962)

يطلق على الموجة الثانية من التحول إلى الديمقراطية بالموجة القصيرة الثانية، كونها لم تدم أكثر من عشرين عاماً، حيث بدأت هذه الموجة عام 1943 أثناء الحرب العالمية الثانية التي أدت إلى هزيمة ألمانيا واحتلالها من قبل قوات دول

[22] Jonathan, Sunshine Economic **Causes** and **Consequences** of **Democracy.**

[23] هنتنغتون، **الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين** ، مرجع سابق ، ص (39).

[24] سليم، محمد السيد (2004). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع ، ص (402).

الحلفاء الأمر الذي أسهم بصورة كبيرة في دفع عملية إنشاء مؤسسات ديمقراطية في كل من ألمانيا الغربية وإيطاليا والنمسا واليابان وكوريا.

وتأثرت تشيكوسلوفاكيا والمجر بالسياسة السوفيتية ، وفي أواخر عقد الأربعينيات وأوائل الخمسينيات من القرن العشرين تحركت الديمقراطية في كل من تركيا واليونان، وفي أمريكا اللاتينية عادت الديمقراطية إلى الأورغواي والبرازيل وكوستاريكا ، وأدت الانتخابات إلى قيام حكومات منتخبة شعبياً في عامي 1945– 1946 في كل الأرجنتين وكولومبيا وبيرو وفنزويلا ، لكن ما لبث أن شهدت الدول الأربعة الأخيرة أوائل عقد الخمسينيات من القرن العشرين صراعاً بين عودة الدكتاتورية والحكم الديمقراطي ، أما دول القارة الآسيوية فلم تشهد تمسك حقيقي في الديمقراطيات الناشئة، فقد تم إلغاء الديمقراطية في الباكستان رسمياً عام 1958 ، فيما احتفظت ماليزيا بنظام شبه ديمقراطي بعد أن حصلت على استقلالها عام 1957 ، واضطربت الديمقراطية البرلمانية في أندونيسيا للفترة 1950– 1957 ، فيما بقيت المؤسسات الديمقراطية في الهند وسريلانكا والفلبين لعقد من الزمان أو أكثر ، وفي أوائل ستينيات القرن العشرين استنفذت الموجة الثانية من التحول إلى الديمقراطية طاقتها بعد أن اتخذ التطور السياسي والتحولات في الأنظمة نهاية عقد الخمسينيات سمة الشمولية الواضحة [25] .

د. الموجة المضادة الثانية (1958– 1975)

شهدت قارة أمريكا اللاتينية بداية ملامح التغيير المضاد للتحول الديمقراطي عام 1962 وتحديداً في بيرو عندما تدخل الجيش لتغيير نتائج الانتخابات ، وفي العام التالي تم انتخاب رئيس مدني للبلاد مقبولاً من الجيش ، وسرعان ما جرى خلعه بانقلاب عسكري عام 1968، كما أطاحت الانقلابات العسكرية بالحكومات المدنية في كل من البرازيل وبوليفيا عام 1964، تلتها في الأرجنتين عام 1966، والإكوادور عام 1972، وفي عام 1973 تولت أنظمة عسكرية الحكم في أورغواي وشيلي، وقد كان يطلق على الحكومات العسكرية في البرازيل والأرجنتين وشيلي والأورغواي اسم الشمولية البيروقراطية [26] .

وتراجعت موجة التحول الديمقراطي في دول القارة الآسيوية منذ عام 1958 حيث تم فرض الأحكام العرفية في الباكستان، وجرى تقويض نظام الحكم في كوريا من قبل المؤسسة العسكرية منذ عام 1960، ثم دخلت كوريا في دائرة الحكم العسكري الذي أستمر لعدة عقود ، وحينها فرض الرئيس سينجمان ري سيطرته على المؤسسة العسكرية وتمكن من احتواء تأثيرها ، وعلى الرغم من محاولات الولايات المتحدة الأمريكية لجعل المؤسسة العسكرية في كوريا الجنوبية جهة محايدة لا تتدخل في الحياة السياسية ، إلا إن الوعي السياسي والاهتمام بالقضايا السياسية لدى العسكريين في كوريا الجنوبية تزايد بشكل مضطرد مما جعل طبيعة الحكم يصبح ذو نزعة عسكرية [27] .

وفي أندونيسيا جرى استبدال الديمقراطية البرلمانية على يد سوكارنو عام 1957 بالديمقراطية الموجهة التي سرعان ما انتهت على يد الجيش عام 1965 عندما تولى السلطة في البلاد، وتم إسكات الأصوات المعارضة في تايوان خلال سنوات حكم نظام الرئيس كوومينتانج غير الديمقراطي حيث تسامح مع المنشقين الليبراليين في عقد الخمسينيات من القرن العشرين، وفي

[25] Rupert, Emerson. **The Erosion of Democracy,** Journal of Asian Studies 20 (November 1960), P:1-8.

[26] Guillermo, O'Donnell. Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American P A. Politics of Modernization Series, No. 9. American Political Science Review, 1976.

[27] الرفاعي، نجلاء (1997). **النحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان**، القاهرة، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي، ص(93).

الفليبين أعلن الرئيس فرديناند ماركوس الأحكام العرفية عام 1972، وقامت أنديرا غاندي بإعلان حالة الطوارىء في الهند عام 1975 .[28]

هـ.الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية (1974- ولا تزال)

تعرضت النظم الشمولية في كثير من دول العالم لإخفاقات كبيرة بعد تنامي الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية ونجاح النظم الديمقراطية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم، وأصبح من الصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن التحولات العالمية نحو الديمقراطية، وخاصة أن المجتمعات السياسية لم تعد مجتمعات منعزلة، وإنما لها علاقاتها المعقدة مع القوى الأخرى [29] .

وضمن هذا السياق التاريخي شهدت عدد من دول قارات أمريكا اللاتينية وآسيا وأوروبا وإفريقيا حراكاً في موجة التحول إلى الديمقراطي ، ووفق السياق الآتي [30] :

أ. بدأ التحول إلى الديمقراطية ضمن الموجة الثالثة في قارة أمريكا اللاتينية عندما أعلن القادة العسكريين في الإكوادور في عام 1977 عن رغبتهم في الإنسحاب من الحياة السياسية، وتم وضع مسودة دستور جديد في عام 1978، وأدت الانتخابات التي أجريت عام 1979 إلى قيام حكومة مدنية . وحدث انسحاب عسكري مماثل في بيرو أدى إلى انتخاب مجلس نيابي عام 1978 ، ووضع دستور جديد عام 1979 وإلى انتخاب رئيس مدني عام 1980. وأدى انسحاب الجيش من الساحة السياسية في بوليفيا إلى بدء سنوات مضطربة من الانقلابات وإلى اجهاض الانتخابات بدءاً من عام 1978 ، إلا أن الانتخابات النهائية أدت إلى اختيار رئيس مدني في عام 1982 ، وفي ذات العام أدت هزيمة الأرجنتين في حربها ضد بريطانيا إلى تقويض دعائم الحكومة العسكرية القائمة في بوينس آيرس سمحت في عام 1983بإنتخاب رئيس وحكومة جديدة للبلاد، وفي في تشرين الثاني 1984 أدت المفاوضات التي جرت بين قادة الجيش والقادة السياسيين في الأورغواي إلى انتخاب رئيس مدني .

ب. سارت عدد من دول القارة الآسيوية ضمن نهج التحولات الديمقراطية ، ففي عام 1977 عادت الهند التي تعد الديمقراطية الأولى في العالم الثالث إلى طريق الديمقراطية بعد بقائها تحت قانون الطوارىء لأكثر من عام ، وفي تركيا انسحب الجيش عام 1983 ليسمح باجراء الانتخابات التي أفضت لاختيار حكومة مدنية ، وجرى ذات الأمر في كوريا والباكستان وتايوان والفلبين.

ج. اجتاحت موجة الديمقراطية القارة الأوروبية التي كان من أبرز تجاربها الجديدة ما حدث في المجر عام 1988 ، وكذلك ما تعرض القادة الشيوعيين السوفييت من هزيمة في انتخابات الدوما لعام 1989، فيما تطورت الديمقراطية في دول البلطيق عام 1990 ، ونجحت الديمقراطية في بولندا على يد حركة تضامن ، وكذلك في بلغاريا التي جرت فيها انتخابات نزيهة عام 1990 .

د. كان التحرك باتجاه الديمقراطية في القارة الأفريقية والشرق الأوسط محدوداً في ثمانينيات القرن العشرين ، فعادت نيجيريا إلى الحكم الديمقراطي المدني عام 1979 ، إلا أن انقلاباً عسكرياً حدث في عام 1984 جعل مقاليد السلطة

[28] Tun, Jen Cheng. Democratizing the Quassi- Leninist Regime in Taiwan, **World Politics**, 41 (July 1989), P:88.

[29] David, Held (2000). **Key debates. Global Democracy**, London: Rout ledge, p: 26

[30] هنتنغتون ، **الموجة الثالثة التحول إلى الديمقراطية في أواخر القرن العشرين**، مرجع سابق ، ص (80-82).

تبتعد عن الديمقراطية ، وفي عام 1990 شهدت عدد من الدول تحولاً إلى الديمقراطية، كان من أبرزها : السنغال وتونس ومصر والجزائر والأردن.

يرى الباحث أن ظاهرة التحولات الديقراطية في موجتها الثالثة قد أثارت مع حلول النصف الثاني من العقد السابع للقرن العشرين اهتمام الباحثين ممن حاولوا الوقوف عند أسباب هذه الظاهرة وسماتها المميزة والآثار المترتبة عليها ، وذلك بعد أن انشغلت عدد من الدول الحديثة الاستقلال بقضية التنمية ورفع مستوى شعوبها اقتصادياً واجتماعياً ومحاولة إرساء دعائم مؤسسات الدولة الحديثة، فاتجه نظر قادة تلك الدول نحو التحول الديمقراطي الذي يقصد به تراجع نظم الحكم السلطوي بكافة أشكالها وألوانها لتحل محلها نظم أخرى في الحكم تعتمد على الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى المؤسسات السياسية المتمتعة بالشرعية وعلى الانتخابات النزيهة كوسيلة لتداول السلطة أو الوصول إليها وذلك كبديل عن حكم الفرد وانتهاك القوانين والدستور.

وبعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق أوائل عقد التسعينيات من القرن العشرين ارتبطت ظاهرة التحول الديمقراطي بفكرة القطب الواحد على مستوى النظام الدولي ، وذلك بعد أن اكتسبت العديد من الدول في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية الخبرة اللازمة التي تسمح لها للانتقال بنظمها السياسية إلى التحول الديمقراطي، بحيث أن الديمقراطية قد أصبحت نغمة سائدة في العالم ، أو باتت هي لغة العصر من الناحية السياسية والتي يجب أن يجيدها كل من يريد مواكبة العصر، وذلك جراء تنامي مجموعة من العوامل المؤثرة في عدد كبير من دول العالم والتي سمحت بحصول تحولات ديمقراطية كبيرة.

العوامل المؤثرة في التحولات الديمقراطية

لم يكن الحراك السياسي الذي شهدته أعداد كثيرة من دول العالم لم يكن بالأساس ديمقراطي النسق والمفهوم كما لم يعبر عن مطلب الديمقراطية المشروع، وإنما كان تكريساً للاستبداد وعدم الانتقال الديمقراطي الذي ظهر واضحاً من خلال عدم التخلي الكلي عن معالم النظام التسلطي والانتقال التدريجي سلمياً نحو تجربة منظمة تتسم معالمها ببناء المنظومة الديمقراطية المتكاملة . وما تتطلبه من آليات وشروط زمنية ومكانية وضمن نسق يختلف من دولة الى اخرى حسب بنيانها السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي، الأمر الذي تطلب الشروع بالتحول الديمقراطي ضمن مرحلة من مراحل البناء المؤسسي للديمقراطية.

وينظر إلى الديمقراطية على أنها نظرية سياسية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العلاقات القائمة على عناصر الاقتصاد والبناء الاجتماعي والثقافة والدين، وذلك عند تحليل التطور التاريخي لهذه النظرية ونموها عبر الزمن وارتباطها بقضايا النظم السياسية المعاصرة، وأن هذه العناصر تصبح ذات أهمية عند التطرق لكثير من القضايا المتعلقة بطبيعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤدي لظهور قيم الديمقراطية وتحديد الدور الذي يلعبه الفاعلون السياسيون المختلفون في سياق

النظرية الديمقراطية التي تطورت في مناطق العالم المختلفة، إلى جانب العوامل التي تؤدي إلى نجاح بعض الديمقراطيات أو فشلها [31] .

وقد أوضحت التطورات المرافقة للموجة الأولى من التحول إلى الديمقراطية، والتي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى، أن من أهم أسباب هذا التحول الديمقراطي هو: النمو الاقتصادي والتحول الحضري وظهور الطبقة البرجوازية والمتوسطة وخفض التفاوت الاقتصادي، فضلاً عن انتصار الحلفاء الغربيين. أما ما يتعلق بثاني موجات التحول الديمقراطي، فكانت العوامل العسكرية واضحة فيها، ذلك أن معظم الدول التي انتقلت إلى الديمقراطية في غمار هذه الموجة تندرج تحت نوعين هما [32] :

أولها: الحلفاء المنتصرون والذين فرضوا الديمقراطية على الدول التي احتلتها قوات الحلفاء.

ثانيها: هي مجموعة الدول التي كانت مستعمرة من قِبَل القوى الغربية وتبنت النظام الديمقراطي .

وعند النظر إلى التحولات الديمقراطية التي أصبحت واحدة من القضايا الكبرى التـــي اجتاحت العالم بموجتها الثالثة حسب تعبير عالم السياسة الأمريكي صاموئيل هنتنجتون [33] ، نجد أن تأثيرها أصبح واضحاً من خلال التغيّرات المتلاحقة التي حدثت في العالم كونها كانت الدافع لمعظم تلك التغيرات، وقد احتلت التحولات الديمقراطية مكاناً بارزاً في أولويات النظم السياسية العالمية حيث بات ينظر الى التحولات الديمقراطية على أنها: " عملية الانتقال من النظام غير الديمقراطي الى النظام الديمقراطي، في فترة زمنية محددة تفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية" [34].

وقد شهدت العقود الثلاثة الماضية تسارع موجة الديمقراطية في مناطق متعددة من العالم كان من أبرزها التحولات الديمقراطية التي عملت بها دول أميركا اللاتينية؛ وأوروبا الشرقية والوسطى؛ وفي بعض دول آسيا وإفريقيا. ووصلت وتيرة تسارع تلك الموجة إلى العالم الإسلامي في كل من : تركيا، وباكستان، وألبانيا، وإندونيسيا ودول الثورات العربية وما حولها، وليس ثمة بلد يشبه الآخر؛ إذ لكل مرحلة انتقال إلى الديمقراطية ظروفها الخاصة، فليس هناك نماذج للتصدير أو مسارات للتقليد .

وقد تبين عبر سياق التطور التاريخي للشعوب والأمم في عدد من دول العالم أن عملية التحولات الديمقراطية تهدف للإنتقال من وضع لا ديموقراطي إستبدادي إلى وضع ديموقراطي، ويقوم هذا المفهوم على فكرة التغيير التي تحدث لأسبـــاب وعوامـــل عديدة، من أبرزها:

1. **العوامل الداخلية** : وتشتمل على العوامل الفرعية الآتية :

أ. **عوامل سياسية** : وتندرج ضمن العوامل السياسية مجموعة من المؤثرات التي تنطوي ضمن العوامل الداخلية المؤثرة في التحولات الديمقراطية، والتي من أبرزها :

أولاً: القيادة السياسية: تؤدي القيادة السياسية في أي دولة من دول العالم الساعية للسير بطريق النظم الديمقراطية وبحسب مسؤولياتها الدستورية دوراً مهماً في تحفيز عملية التحول الديمقراطي ، وذلك من خلال ما توفره من إرادة سياسية راغبة ومؤمنة بالتغيير، وقادرة على مواجهة القوى الرافضة لذلك المنهج، الأمر الذي يوفر فرص نجاح عملية التحول الديمقراطي ويجعلها تزداد بشكل مضطرد؛ حيث تحتاج عملية التحول إلى قيادة ماهرة تتمكن من مواجهة المعارضين

[31] عبد الله ، شادية فتحي إبراهيم (2005). **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ص (8).
[32] أحمد، إيمان (2016). **قراءة في عوامل التحول الديمقراطي**، القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.
[33] الدعجة ، هايل ودعان (2005) . **التحول الديمقراطي في الأردن 1989 – 1997** عمان ، مطابع وزارة الأوقاف ، ص (20) .
[34] هنتنغتون، صومائيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** - مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، ص (73) .

والمتشددين، وتوسيع نطاق المشاركة في عملية صنع القرار وتوزيع الموارد الاقتصادية، كما تعد القيادة السياسية هي المسؤولة عن عملية التماسك الديمقراطي وعن حماية الفرد من تعسف الدولة والتفاوض مع الجماعات الاجتماعية التي تهدد عملية تحول مصالحها للوصول إلى أكثر صيغ التحول قبولاً في المجتمع، لذا لا يعد توافر الشروط الاقتصادية والاجتماعية الضرورية لقيام الديمقراطية كافياً في حد ذاته لنجاح التحول، وإنما يلزم الأمر رغبة القيادة السياسية نفسها في التحول[35] .

ثانيا: الشرعية : تقوم وظيفة النظام السياسي في أي دولة على حماية حقوق المواطنين ورعاية مصالحهم والحفاظ عليها، أي أن وظيفة أي نظام سياسي ما هي إلا زيادة إثراء الشخصية الإنسانية، وهذا الأمر هو الدافع الذي يدفع الإفراد إلى إيجاد سلطة سياسية تدير شؤونهم وتنظمها وتحمي مصالحهم وأمنهم ، وهي تستمد سلطتها من رضا المحكومين، وإذا ما أخلت أو فرطت في حقوق المواطنين فان من حق الشعب تغييرها. وبهذا تصبح المشاركة السياسية هي معيار لشرعية النظام السياسي وممارسة سلطته السياسية في أي مجتمع ، فشرعية أي نظام سياسي إنما تتحقق بقبول المحكومين (الشعب) بحق الحاكم في الحكم وفي استخدام القوة حفاظاً على النظام ومصالح الشعب[36].

وفي الدول التي تتبع المنهج الديمقراطي فإن الشعوب هي التي تنتخب حكامها ، وهؤلاء الحكام يمارسون سلطتهم باسم الشعوب صاحبة السيادة في الأصل والتي تنازلت عنها للحكام بشروط خاصة. بمعنى أن الحكام لا يمكنهم أن يستبدوا بالشعوب لان سلطاتهم جاءت أصلاً عن طريق الشعوب، وممارسة القوة إنما جاءت بفعل رضاهم، وهذه الأفكار ظهرت في القرن السادس عشر وكان القصد منها محاربة استبداد الملوك وطغيانهم، والقضاء على النظريات القديمة [37] .

والشرعية كما يعرفها (ماكس فيبر) هي قدرة السلطة السياسية على اكتساب الاعتراف بها، وعلى النظر إليها بصفتها المعبرة عن مصالح الأفراد[38]، ومعنى ذلك أن الشرعية تشمل مواقف الأفراد تجاه النظام السياسي، وسياسات وقوانين ومؤسسات الحكومة، فيمكن أن يكون النظام السياسي على مستوى مرتفع من الشرعية حينما يرى المواطنون بأن الحكومة لها الحق في أن تعمل ما تعمله، ويمكن أن تكون السلطة السياسية على مستوى منخفض من الشرعية حينما يرون أن الحكومة خاطئة في ما تعمله [39].

واستناداً لما سبق يرى الباحث أن الشرعية ترتبط بالقيم والمعتقدات والمبادئ التي يمثلها النظام، على شرط أن لا تتعارض تلك القيم مع المعتقدات التي يحملها المواطنون ويؤمنون بها.

ويشير (روبرت ماك ايفر) بهذا الشأن إلى أن الشرعية تتحقق حينما تكون إدراكات النخبة لنفسها، و إدراك الجماهير لها متطابقين وفي اتساق عام من القيم والمصالح الأساسية للمجتمع مما يحفظ للمجتمع تماسكه [40].

وعموماً فإن الشرعية غالباً ما تقوم على جانبين، لا ينفصلان عن بعضهما من أجل تحقيق الشرعية، هما [41] :

---

[35] ثابت، أحمد (1999). **الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم**، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، ص (17-23).

[36] الناصر ، خالد ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد(41) ، تموز،(2007)، ص56، مركز دراسات الوحدة العربية.

[37] ليلة ، محمد كامل (1969). ، **النظم السياسية (الدولة والحكومة)**، بيروت ، دار النهضة العربية، ص (733).

[38] إبراهيم ، سعد الدين ، **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربي**، بحث مقدم إلى أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت، كانون الثاني، 1987 ص405.

[39] جزام ، خميس ، **إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع أشارة (إلى تجربة الجزائر)** سلسلة أطروحات الدكتوراه، العدد (44)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، شباط 2003، ص25

[40] سعد الدين إبراهيم، مرجع سابق، ص405.

[41] حزام، مرجع سابق، ص28.

(1) جانب شكلي : يشتمل على دستور السلطة، أي إقامتها وممارستها وفق قواعد دستورية متفق عليها.

(2) جانب موضوعي : يشتمل على قناعة ورضا أفراد المجتمع بهذه السلطة.

ويذكر (روبرت دال) في هذا الصدد أن القادة في السلطة يكافحون من أجل الحصول على الشرعية، فعندما يكون القائد مقبولاً شرعياً، فانه يمثل السلطة، إضافة إلى أن الحكم الشرعي هو أكثر استقرار وكفاءة، فالنظام المستقر هو النظام الذي ينظر إليه الأفراد بوصفه نظاماً شرعياً وفعالاً يمتلك القوة والمقدرة على إشباع احتياجات المجتمع، كما تتوفر فيه المرونة للتلاؤم والتكيف مع الظروف المستقرة، فتوفير درجة عالية من الشرعية يعني أن السلطة مستعدة إلى آلية تداول السلطة دورياً وسلمياً وعلى العكس إذا انخفضت شرعية النظام السياسي فانه يلجأ إلى استخدام القوة و الإكراه[42]. خاصة وان عملية تداول السلطة ستوفر لقوى المعارضة الحق في المشاركة في السلطة على وفق ما ينص عليه الدستور والقوانين الانتخابية المتفق عليها مسبقا، فاحتكار السلطة يؤدي إلى عدم شرعيتها، وبالنتيجة تصبح مثل هذه السلطة عبارة عن مجموعة من الأشخاص الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم على حساب مصالح الأغلبية (الشعب) الأمر الذي يستدعي تغييرها والإطاحة بها [43].

يرى الباحث أن أمر المطالبة بالتحول الديمقراطي يصبح شيء ضروري للشعوب التي عاشت تجارب من الحكم الديمقراطي في مراحل مختلفة ووجدت أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيّم الحكام شرعيتهم على أساس آدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم الناخبون، بينما في ظل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام، فالإخفاق في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام، ولذلك فإن يبدو واضحاً أن أزمة الشرعية لهذه النظم في كثير من جوانبه تأتي نتيجة للقصور في الاداء الاقتصادي للنظم الديكتاتورية.

ب. **عوامل اقتصادية :** يعد العامل الاقتصادي من العوامل ذات الأهمية القصوى في أي تحول أو تغير سياسي، حيث تؤثر الأبعاد الاقتصادية على عملية التحول الديمقراطي تأثيراً مزدوجاً؛ فالإخفاق في عملية التنمية الاقتصادية هو أحد الأسباب الدافعة للتحول، وفي الوقت نفسه فإن وجود هذه التنمية الاقتصادية يوفر آفاقاً رحبة لتفعيل هذه العملية وما تنتجه من فرص لإحداث هذا التحول[44]. لذا، يصبح التحول الديمقراطي أمر واجب كنتيجة حتمية من نتائج التنمية الأقتصادية وذلك على النحو الآتي:

أولا : تؤدي التنمية الاقتصادية إلى تغيير القيم المجتمعية؛ وذلك من خلال زيادة أعداد المتعلمين وانتشار التعليم جراء التنمية الاقتصادية، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة قبول المجتمع لفكرة التسامح والاعتدال والعقلانية، وبموجب ذلك تنشأ الثقافة السياسية للديمقراطية [45].

---

[42] منصور ، بلقيس احمد (2002). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)**، القاهرة ، مكتبة مدبولي، ، ص77.

[43] الحديثي ، مها عبد اللطيف ، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد(4)، 1998، ، ص 3، مركز الدراسات الدولية، جامعة بـغداد .

[44] Heather deegan, The Middle East and Problems of Democracy, (New york:, Lunne Rienner .publisher,Inc.1994), pp 3-5

[45] القصيبي ، عبد الغفار رشاد (2006) . **"التطور السياسي والتحول الديمقراطي"، الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع**، ط2، القاهرة، مكتبة الآداب بحرم جامعة القاهرة، ص 90.

ثانيا: ينتج عن التنمية الاقتصادية مستويات أعلى من الدخل والأمن الاقتصادي لغالبية الأفراد، وبالتالي تحد التنمية الاقتصادية من احتمالات صراع الطبقات، ومن التمييز القائم على أساس الطبقة، كما أن هذه الزيادة تزيد من حجم الطبقة الوسطى التي تعمل على إحداث توازن واعتدال في ذلك الصراع [46] .

ثالثا : تؤدي التنمية الاقتصادية إلى ظهور عدد كبير من المنظمات التعاونية أو الخيرية، والمنظمات غير الحكومية الناشطة في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة ، والتي لا تعد فقط منظمات تراقب وتحاسب الحكومات، بل إنها أيضاً تزيد من المشاركة في العمل السياسي وتدعم المهارات السياسية وتخلق وتنشر آراء ووجهات النظر الجديدة الراغبة بالانتقال والتحول الديمقراطي [47].

يرى الباحث إن العوامل الاقتصادية في أي دولة من دول العالم تؤثر على عمليات التنمية الشاملة والتي تدخل ضمن نطاقها عملية التنمية الاقتصادية، وهو النطاق الذي يشتمل على التجارة الدولية مثلما يشتمل على التجارة الداخلية، حيث أن قيام التجارة بين الأقاليم المختلفة في الدولة الواحدة، أو بين الأشخاص في المدينة الواحدة هو نتيجة طبيعية للتخصص وتقسيم العمل، حيث أن قيام التبادل الدولي هو أيضاً قد جاء نتيجة للتخصص وتقسيم العمل على الصعيد الدولي، وهذا يعني أن المزايا التي تتوافر في الاقتصاد الداخلي هي نفس المزايا التي تتوافر في الاقتصاد الدولي، وأن تطور الاقتصاد الداخلي هو بحد ذاته إعادة لتطور النظام والاقتصاد الدولي، من حيث المواصفات الأساسية مع إدخال التكييف للكثير من العناصر التي تحمل الصفة الدولية عند التعامل مع الاقتصاد الداخلي، هذا من جانب .

ومن جانب آخر تختلف النظم الدكتاتورية مهما تعددت أشكالها وأسمائها عن غيرها من النظم السياسية الأخرى، بأن السلطة تكون مطلقة وبيد شخص أو مجموعة أشخاص، كما أن مشكلة النظام الدكتاتوري تكمن بأنه حتى لو أسس مؤسسات خاصة للتنمية الاقتصادية فإن روح هذا النظام القائم على النهب والسلب تجعله لن يحترم التزاماته بشأن الحرية الاقتصادية حيث الفساد والسرقة عنوانان للدكتاتوريات على مر التاريخ. فضلا عن انه لا يتم احترام حقوق الملكية الخاصة، فكل الاقتصاد مخصص لخدمة النظام الدكتاتوري ونزواته التي لا تنتهي .

ج. **عوامل اجتماعية وثقافية :** أخذت العوامل الاجتماعية والثقافية التي تبرز في نشاطات مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات المهنية والنقابات ووسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، دوراً مهماً ومؤثراً في عملية التحول إلى الديمقراطية، خاصة في الفترة التي أعقبت حالة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي انبثقت منها ثورة الإتصالات نهايات القرن العشرين، حيث باتت المجتمعات تمثل قوة لا يستهان بها، ليس فقط في مواجهة النظم الاستبدادية، وإنما أيضاً على المستويين الإقليمي والدولي من خلال الدور الذي تلعبه في مواجهة القضايا ذات الطابع الدولي [48] .

يرى الباحث إن العوامل الاجتماعية والثقافية قد أصبح لها دور فاعل في رفع معدلات النمو الثقافي للمجتمع مما يساعد على تهيئة ظروف مناسبة وبيئة ملائمة لتوعية المجتمع بما له من حقوق وما عليه من واجبات مما يرفع درجة الوعي لدى المواطنين ومن ثم خلق ثقافة ديمقراطية تساعد على الانتقال إلى الديمقراطية واستدامتها، فضلاً عن أن غالبية

[46] عامر، عادل . التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، **صحيفة المصريون**، القاهرة، 2014/3/14.

[47] مبارك ، مبارك أحمد عبد الله (2006). **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 36

[48] عبد العظيم ، أحمد جمال (2003). **التحول الديمقراطي في الصين**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ص 22.

مؤسسات المجتمع المدني وبقية المنظمات المهنية ووسائل الإعلام لا تسعى للوصول إلى السلطة، وهذا ما يجعل طرحها دائماً مفيداً للنظام الديمقراطي.

2. **العوامل الخارجية** : لا يمكن إغفال دور العوامل الخارجية، فهي مهمة ومؤثرة في عملية التحولات الديمقراطيـــــة، رغم أن الاختلاف يعـــد أمراً وارداً حـــــــــــول اهمية هذه العوامل في عمليـــة التغيـــير أو التحـــــــول، وارتبط الحديـــث عن البعد الخارجي فـــــــي عملية التحول الديمقراطي بعد الحرب العالمية الثانية بأحداث تاريخية مهمة، ولكنها محدودة، أهمها حالتا اليابان وألمانيا، التي تم التحول فيهما بتدخل عسكري خارجي مباشر. وفيما عدا ذلك تبلورت قناعات أكاديمية وسياسية تعتبر نظم الحكم والتحولات التي تطرأ عليها من صميم أعمال الشؤون الداخلية، وقد يقتصر الدور الخارجي في هذا الإطار على توفير بيئة مواتية أو غير مواتية لتلك التحولات [49].

وبشكل عام يمكن إيجاز هذه العوامل الخارجية في النقاط الآتية :

أ. **تأثير قوى خارجية** : يبرز تأثير القوى الخارجية في التحول الديمقراطي من خلال ما تلعبه من دور في تحفيز أو مساندة أو إعاقة الخطوات التي تتخذها الدول في هذا المجال .

وتظهر أشكال تدخل القوى الخارجية في التحول الديمقراطي من خلال أدوات متعددة منها :

أولا : الأداة العسكرية : وتتمثل بالتدخل العسكري المباشر، ولعل أوضح الأمثلة التاريخية لهذا النمط هو دور الاحتلال البريطاني في إيجاد النظام الديمقراطي في الهند وفي مستعمراتها السابقة ، ثم يأتي دور الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلها العسكري في اليابان وألمانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ثم في هاييتي لإعادة الرئيس جان برتران أرستيد إلى الحكم عام 1994 ، وهناك النموذج الذي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيقه في العراق بعد الإطاحة بنظام الرئيس الأسبق صدام حسين [50] .

ثانيا : الأدوات التنفيذية : تستخدم القوى الخارجية عدد من الأدوات والوسائل التنفيذية لدعم الديمقراطية وتعزيزها في دول متعددة، وتتباين تسميات هذه الوسائل فهناك من يطلق عليها الطرق وهناك من يسميها النماذج، وهناك تسميات اخرى كالأدوات الدبلوماسية أو المساعدات الاقتصادية أو المنح والإعانات، وغالباً ما يكون هدف القوى الخارجية من ذلك تحقيق عدد من الخيارات التي لا تبتعد عن تطوير نشاط الفاعلين المحليين، أو التأثير على آلية الحث من أجل التغيير، أو العمل لتنشيط التوازن الداخلي بدعم طرف على حساب طرف آخر [51] .

ب. **الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية** : ازداد التوجه العالمي نحو اتباع النظام الديمقراطي في الحكم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خاصة بعد تزايد الدول حديثة الاستقلال والتي كانت تعيش في حالة من التخلف، وحينها طرح علماء الاجتماع والسياسة الغربيين مجموعة من الآراء التي تشير إلى أن المجتمع الصناعي في الدول الغربية المتقدمة يشكل نموذجاً مثاليا على البلدان النامية أن تسير على خطاه في التنمية والتحديث. وتم النظر إلى عملية التحديث على أنها عملية انتقال نحو الأنماط والنظم الاجتماعية والسياسية التي تطورت في أمريكا وأوروبا الغربية، ثم انتقلت إلى بقية القارات [52].

---

[49] عبيد، هناء. الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث11 سبتمبر، **جريدة الأهرام المصرية**، العدد 43958 في 2007/4/14.

[50] عبد العظيم ، مرجع سابق ، ص 28 .

[51] Stahn, Andreas, and van Hullen, Vera. ***"Different actors, different tools? Approaching EU and US democracy promotion in the Mediterranean and the Newly Independent States"***. Paper prepared for the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference, May 17-19, 2007, Montreal, Canada.

[52] هيجوت، ريتشارد(2001). **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ، ص 44،

وقد طالت تأثيرات عملية التحديث مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعيـــة. وكانت الديمقراطية بمفهومها الواسع السمة الغالبة على النظم السياسية في المجتمعات الحديثة في المجال السياسي الذي اشتملت عليه عملية التحديث التي تعني حسب اغلب المنظرين لهذا العلم " نقل للنموذج الغربي وذلك من خلال تصور وجود ثنائية: التقليدي – الحديث " [53] .

ومع شيوع ظاهرة العولمة في الحياة السياسية والاقتصادية وإخفاق النظم الشمولية ونجاح النظم الديمقراطية وتزايد الاعتماد المتبادل بين دول العالم أصبح من الصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن التحولات العالمية نحو الديمقراطية، وخاصة أن المجتمعات السياسية لم تعد مجتمعات منعزلة، وإنما لها علاقاتها المعقدة مع القوى الأخرى [54] .

يرى الباحث أن كل هذه العوامـــل قد أوجدت البيئة الملائمة للانتقال والتحول الديمقراطي في عدد كبير من دول العالم التي تختلف ظروفها من حالة إلى أخرى، والتي تعد التجربة التركية واحدة من أبرز التجارب فيها.

وإن هذه العوامل لا تدفع في اتجاه التحول الديمقراطي بصورة منفردة، بل هناك تداخل وترابط فيما بينها لحدوث الديمقراطية، كما أن تلك العوامل تعد هي المسؤولة عن ظهور الديمقراطية في فترات سابقة على التحول إلى الديمقراطية وذلك لكونها قد أدت إلى تحقيق التماسك الديمقراطي في عدد من التجارب العالمية، ومن بينها مسيرة التحولات الديمقراطية في تركيا التي يتناولها المبحث التالي.

مسيرة التحولات الديمقراطية في تركيا

مقدمة:

تُعدّ التنشئة الاجتماعية السياسية لشعب أي دولة، أهم رابطة تجمع النظامين الاجتماعي والسياسي في تلك الدولة، وأن تنظيم هذه الرابطة هو محور اهتمام قادة الرأي العام والأحزاب السياسية في سعيهم إلى تحقيق التنمية السياسية وزيادة جدوى وفاعلية النظام السياسي في مواجهة المشكلات والتحديات التي تعترض هذا النظام من أجل معالجتها، من خلال اعادة جدولة القيم والأولويات وفقاً للاطار الفكري وأيديولوجية النظام القائم، وتوسيع التعاون والنشاط عن طريق بلورة دور المواطنين في المشاركة السياسية.

وقد تطلب قيام الديمقراطية في تركيا انهاء أزمات التوحيد القسري وإلغاء الخصوصيات القومية، وذلك لأن هذه الأزمات التي كانت تقوم على مبدأ العلمانية وتفضيل النزعة القومية الطورانية لم تزد الواقع التركي إلا تشتتاً وانقساماً وانقلابات عسكرية، فيما كانت فئات المجتمع التركي الأخرى تتطلع إلى إلغاء القهر والحصول على حقها في التعبير عن ذاتها، بعد أن عاشت سنوات الاستبداد الكمالي، وعندما مضت هذه الممارسات حصل احترام للاختلاف العرقي بوصفه سبيلاً للاتفاق، وجاء الاعتراف بالتباين بوصفه دليلاً على تعافي النظام السياسي، في ظل تنامي حالة السلام، والتخلي عن رواسب التمييز العرقي والتعصب المذهبي، والتسليم الذي لا رجعة فيه عن إنكار الخصائص الثقافية أو الحضارية للقوميات المتعايشة.

[53] غربي، علي وآخرون (2003). **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، ، ص 73.

[54] David, Held & Key debates (2000). **Global Democracy,** London: Rutledge, p26

مظاهر الحياة السياسية في تركيا قبل عام (2002)

استمرت الديمقراطية كأبرز النظم الشرعية المقبولة في أغلب المجتمعات كونها حافظت على ضمانات التغيير السلمي في المجتمع، وتحقيق التعاقب المنتظم بين الحكام، وتوسيع دائرة الحقوق السياسية والاجتماعية، وقد لعبت التحولات الديمقراطية التي قامت في عدد من دول العالم دوراً مهماً في استمرار الديمقراطية وبقائها بعد أن ارتبطت تلك التحولات بمجموعة من الأحداث والعمليات والرموز ذات الصبغة العالمية، إلى جانب تكيفها مع الخصوصيات الوطنية أو عمليات التعديل الواقعية في الهياكل الخاصة بكل دولة في لحظات معينة من الزمن.

وقد اختارت تركيا الحديثة السير بطريق الديمقراطية منذ قيام النظام الجمهوري عام 1923، وشهدت الحياة السياسية فيها تفاعل الحكومات المتعاقبة على السلطة مع المنهج الغربي الذي يؤمن بالديمقراطية النيابية التي تعتمد الانتخابات كعمود فقري لها، حيث تتنافس مجموعة من الأحزاب السياسية على شغل مقاعد البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد، وحققت التجربة التركية نجاحات كبيرة في هذا المجال رغم بعض الإشكاليات التي شابت طريق الديمقراطية والتي تمثلت بحدوث عدد من الانقلابات العسكرية التي نفذتها المؤسسة العسكرية تحت مبررات حماية العلمانية التي نص عليها دستور عام 1924 وتعديلاته، وقد أكد الدستور التركي أن أغراض العلمانية هي جزء من أغراض القومية في دولة حديثة تسعى لبناء تجربة خاصة دون التأثر بالدين، وذلك حسب وجهة نظر الطبقة الحاكمة التي استلمت مقاليد السلطة في تركيا بعد تفكك الدولة العثمانية، لكن الواقع السياسي والأمني والاقتصادي الذي عاشته تركيا في مراحل لاحقة فرض على القادة السياسيين التعامل مع المعطيات الجديدة في المشهد السياسي، عبر التفكير الجدي للاختيار بين نظام ديمقراطي ونظام غير ديمقراطي [55] .

وعلى الرغم من علمانية النظام السياسي التركي، إلا إن مسيرة التحولات الديمقراطية في تركيا أفرزت عن تأسيس نظام سياسي متطور سمح للأحزاب الإسلامية بالدخول إلى المعترك السياسي تحت مسميات متعددة لا تشير حرفياً إلى أنها إسلامية التوجه، حيث كانت البداية مع حزب النظام الوطني في بداية عام 1970 عندما قام نجم الدين أربكان بتنظيم عمل الجماعات الإسلامية من مختلف الفئات الاجتماعية ضمن هذا الحزب الذي كان يضم في صفوفه مزيج من أتباع الطرق الصوفية وطلاب رسائل النور من أتباع بديع الزمان سعيد النورسي، وتيار الإصلاحيين الأتراك المتأثرين بجماعة الأخوان المسلمين التي أسسها حسن البنا في مصر عام 1928 [56] .

وشهدت الحياة السياسية في تركيا في النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين، مجموعة من المظاهر الجديدة لم تكن مألوفة في السابق، كان من أبرزها الآتي :

1. رضوخ (تانسو تشيلر) زعيمة حزب الطريق الصحيح ذو التوجهات العلمانية لضغوط المؤسسة العسكرية من أجل الإئتلاف مع (نجم الدين أربكان) صاحب الميول الإسلامية ورئيس حزب الرفاه لتشكيل الحكومة تولـــى رئاستها أربكان في 29 حزيران 1996، الأمر الذي أشار إلى إزدواجية الهوية الوطنية وبات يمثل نقطة تحول في تاريخ الجمهورية التركية الحديثة، وانشقاقاً سايكولوجياً فـــــــي التاريخ التركي كـــــــون هذا الحدث قد جاء نتيجة ثمرة العلاقات الجديدة بين الدولة والمجتمع، بعد أن تبين بأن الوقوف في وجه (أربكان) سيعود على المؤسسة العسكرية والقوى الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية) الداعمة لتركيا بعواقب وخيمة نظراً للشعبية الكبيرة التي حصدها (

[55] النعيمي، أحمد (2016). **تركيا بين الموروث الإسلامي والإتجاه العلماني**، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، ص (151).

[56] العادل، محمد. المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيابين النجاح والاخفاق، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 39، ربيع 2007 ، مركز دراسات الشرق الأوسط.

أربكان) من الناخبين في الانتخابات البرلمانية التي جرت في 24 كانون الأول 1995، فبدا أنه من الأسلم زج (أربكان) في السلطة ولكن مع تجريده من أبرز نقاط قوته عبر تسلم رموز العلمانية والتغريب لمناصب مهمة في حكومته ولا سيما وزارتي الداخلية والخارجية [57] .

2. إن مشاركة حزب الطريق الصحيح العلماني (حزب تشيلر) في الحكومة التركية الائتلافية التي شكلها (نجم الدين أربكان) في حزيران 1996، قد أفصح عن عدم تسليم القوى العلمانية كلياً بفكرة تولي الأسلاميين السلطة، وكان ذلك يعني تحييد حالة الاغتراب السياسي التي فرضتها الكمالية كقاعدة يقوم عليها النظام السياسي منذ قيام الجمهورية عام 1923 [58].

3. قيام المؤسسة العسكرية بانقلاب في 28 شباط 1997 أطلق عليه الانقلاب الهادىء حينما قرر مجلس الأمن القومي التركي رفع مذكرة إلى رئاسة الوزراء يتوجب تنفيذها من قبل الحكومة تضمنت ثمانية عشر مطلباً ، كان من أبرزها المطالب الآتية [59] :

أ. التأكيد على مبدأ العلمانية المنصوص عليه في المادة الرابعة من الدستور .

ب.وضع بيوت الإسكان المرتبطة بالطرق الصوفية والأوقاف والمدارس تحت إشراف وزارة التعليم القومي وفقاً لقانون توحيد التدريس.

ج. اتخاذ التدابير التي تكفل توجيه القدرات الشابة نحو حب الوطن والأمة وأتاتورك والجمهورية، وذلك من خلال تطبيق نظام التعليم الموحد وإلزاميته في ثماني سنوات في جميع الولايات التركية، والسير في الإجراءات التنظيمية والقانونية اللازمة لإظهار سيطرة وزارة التعليم القومي على دورات تحفيظ القرآن .

4. أشار واقع الحياة السياسية في تركيا إلى **أن الأزمات ذات الطابع السياسي والاقتصادي والأمني التي تعترض تركيا لم تمنع الناخب من التوجه للإدلاء بصوته ايماناً منه بأن صناديق الاقتراع هي الوسيلة الأنسب للتغيير** عن آرائه ، وقد ظهر ذلك واضحاً **حينما بلغت نسبة الاقتراع 87.9 % في الانتخابات النيابية التي نجح النظام السياسي التركي في اجراءها في آيار من عام 1999 بعد** قيام البرلمان نهاية عام 1998 بحجب الثقة عن حكومة مسعود يلماز جراء تفشي **حالة** الفساد فيها ، تلك الانتخابات التي تشكلت بموجبها حكومة بولند أجويد الخامسة، شهدت قيام مرحلة انتقالية انطلقت في 28 آيار 1999 ، الأمر الذي دفع النخب السياسية التركية لاستغلال هذه المرحلة في السير بطريق التحولات الديمقراطية، استناداً إلى مجموعة من الشروط الأساسية للتغيُّر الديمقراطي، ومنها: الابتعاد عن التصورات الانقلابية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، واجراء عمليات الاصلاح [60].

لذلك جاءت توجهات النظام السياسي في تركيا بشأن التحول الديمقراطي وفق المؤشرات الآتية [61] :

أ. التداول السلمي على السلطة، عبر نظام تمثيلي ونزاهة الانتخابات في إطار التعددية السياسية والفصل بين السلطات.

ب. اطلاق الحريات العامة في الرأي والتعبير والتنظيم، إلى جانب حرية الصحافة، ونظام فعال للاتصال وتبادل المعلومات.

---

[57] الداقوقي، إبراهيم . في ظل حكومة أربكان- تركيا جسر بين الشرق والغرب، **مجلة قضايا دولية**، إسلام أباد ، العدد (341)، (1996)، ص (17).

[58] سري الدين، عايدة العلي (1997). **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**،بيروت، مطبعة دار الآفاق الجديدة، ص (161).

[59] الصالح ، منال (2012). **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص (306).

[60] **خولي، معمر فيصل (2015).**الانتخابات النيابية التركية والاحتمالات المتوقعة، **بغداد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.**

[61] جلولي ، بوجليطة سمية (2012). **التحول الديمقراطي مفاهيم ومقاربات** ، الجزائر ، جامعة الجزائر قسم العلوم السياسية، الموقع الإلكتروني : http://regionalstudies.arabepro.com/t21-topic .

ج. اعتماد نظام المؤسسة السياسية، كمنظمات المجتمع المدني بمختلف مكوناتها ونشاطاتها.

5. شهدت تركيا خلال المرحلة الانتقالية جملة من التطورات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي، ففي الداخل نجحت الأجهزة الأمنية في الوصول إلى عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني في شباط 1999، وعلى المستوى الخارجي رشحت تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي أكسب رئيس الوزراء التركي حينذاك بولند أجويد شعبية كبرى استغلها في الانتخابات البرلمانية حيث حصل حزبه اليسار الديمقراطي على 136 مقعد في البرلمان وبنسبة 22.1% من أصوات الناخبين، وحصل حزب الحركة القومية على 129 مقعداً وبنسبة 17.6 % ، فيما حل حزب الفضيلة بالمرتبة الثالثة بحصوله على 111 مقعداً وبنسبة 15.4 % من الأصوات، ثم حزب الوطن الأم الذي حصل على 86 مقعداً وبنسبة 12.3% من أصوات الناخبين الأتراك [62] .

6. لم تترك المؤسسة العلمانية الطريق سالكاً أمام حزب الرفاه الذي كان يرأسه (نجم الدين أربكان) ، إذ خيرته بين إجراءات جديدة لحماية العلمانية ، وبين الاستقالة ، الأمر الذي رفضه أربكان في بداية الأزمة التي حدثت بين حزبه ومجلس الأمن القومي الذي يسيطر عليه العسكر العلماني ، مما حدا بهذا المجلس للضغط الشديد واتخاذ مجموعة من الاجراءات التي كانت تصب في مجال محاربة الاتجاه الإسلامي، والتي أدت في النهاية إلى[63] :

أ. استقالة نجم الدين أربكان من منصبه كرئيس لحزب الرفاه .

ب. حظر نشاط حزب الرفاه من قبل المحكمة الدستورية وغلقه في 1998 /1/16.

ج. تأسيس حزب الفضيلة في 17 / 12 / 1997 .

د. انضمام نواب حزب الرفاه في المجلس الوطني التركي الكبير إلى حزب الفضيلة.

هـ. استغلال رئيس الادعاء العام للمحكمة الدستورية في تركيا نص المادتين 68-69 من الدستور لإقامة دعاوى ضد حزب الفضيلة بتهمة خرق المبادىء العلمانية للنظام السياسي، وبأن هذا الحزب قد أصبح مركزاً لمعارضة العلمانية.

7. شرع النظام السياسي التركي بعد عام 2000 باتخاذ خطوات عملية في طريق التحول الديمقراطي، فجرى اعتماد النمط الثالث من العلمانية التركية التي انتقلت إلى نمط العلمانية الليبرالية التي تؤكد على حرية الدين، بعد أن كانت العلمانية تمثل احدى الأسس الفكرية (الايديولوجية) الرسمية التي تعين سياسة الدولة في العهد الجمهوري الذي أسسه (مصطفى كمال أتاتورك) ومن بعده بقية القادة الأتراك من أمثال (عصمت أينونو) و(كمال بايار) و(عدنان مندريس) و(سليمان ديميريل) وغيرهم ، إلا أن الدولة لم توضح الأهمية التي تعطيها للعلمانية أو تفسير معناها، الأمر الذي جعل الغموض يكتنف مفهوم العلمانية وترك تطبيقها كشكل معارض للدين، حتى أصبحت العلمانية مصدر قلق في البنية الاجتماعية التركية، لذا بات نمط العلمانية الليبرالية هو النموذج الأمثل في تركيا ، كما هو حال النظام الأمريكية حيث تحترم الدولة المجالين الخاص والعام من خلال ضابطين اثنين، هما [64] :

أ. عدم قيام الدولة بتشريع القوانين باسم الدين أو المذهب على حساب غيرهما من الأديان أو المذاهب.

ب. لا تسمح الدولة بأن يتم اجبار الأشخاص على الشعور بالحرج من التعبير عن رموزه الدينية أو تبنيه دين دون آخر.

---

[62] البرصان، أحمد سليم (2016). **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع، ص (82).

[63] النعيمي ، **تركيا بين الموروث الإسلامي والإتجاه العلماني** ، مرجع سابق ، ص (385).

[64] عبد الفتاح، معتز بالله . تركيا والبحث عن علمانية متزنة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (169) ، يوليو (2007)، ص (180) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

8. صدور القرارات الآتية [65]:
   أ. غلق حزب الفضيلة بشكل نهائي وتحويل ممتلكاته وأمواله إلى خزينة الدولة.
   ب. اسقاط عضوية عدد من اعضاء المجلس الوطني التركي من المنتمين لحزب الفضيلة، وذلك بتهمة ممارستهما ونشاطاتهما ضد مبادىء مصطفى كمال أتاتورك، وهم كل من : النائبة عن محافظة اسطنبول (نازلي اليجاك) ، والنائب عن مدينة توقات (بكر سوباجي).
   ج. حظر ممارسة العمل السياسي لمدة خمسة سنوات على خمسة من أعضاء حزب الفضيلة، وهم كل من : (نازلي اليجاك)، و(بكر سوباجي)، و(مروى كاواكجي)، و(رمضان يني ده)، و(محمد سيلاي).
   د. انهاء الوجود المعنوي لحزب الفضيلة اعتباراً من تاريخ اتخاذ هذا القرار، وغلق الحزب نهائياً من تاريخ نشر قرار المحكمة في الجريدة الرسمية.
9. لقد كان قرار المحكمة الدستورية باغلاق حزب الفضيلة سبباً ومبرراً لبروز تيارين داخل هذا الحزب الذي كان يرأسه (نجم الدين أربكان)، هما :
   أ. تيار تقليدي محافظ بزعامة (رجائي قوطان) أحد المقربين من (نجم الدين أربكان)، تقدم بطلب إلى وزارة الداخلية في 20 تموز 2001 من أجل تشكيل حزب يحمل اسم حزب السعادة يضم عدد من الشخصيات التقليدية المحافظة التي تتمسك بالزعامة الروحية لأربكان، كان من بينهم 46 برلمانياً ، وأشارت بعض فقرات برنامج هذا الحزب إلى أنه يسعى للعمل من أجل الحريات الدينية في تركيا العلمانية، وإلغاء محاكم أمن الدولة وإنشاء محاكم للنظر بقضايا حقوق الإنسان[66].
   ب. تيار حداثي منفتح على النخبة العلمانيـــــــة، ومدافعاً عن قيم الجمهورية وفق المبادىء الكمالية أعلن خروجه عن حزب الفضيلة وتأسيس حزب جديد هو العدالة والتنمية بقيادة (رجب طيب أردوغان) و(عبد الله غول)، إذ انتقد هؤلاء ما قالوا إنه تسلط (أربكان)، وفشل الحزب في الحكومة، والخطاب الإسلامي الذي رأوا فيه سبباً في حظر الحزب[67].

يرى الباحث أن تطور النظرية الديمقراطية منذ أواخر القرن العشرين أفصح عن تنامي دور المؤسسات غير الرسمية في عدد من دول العالم، والتي من أبرزها الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، حيث تعد تركيا أحدى أبرز تلك الدول التي سمحت بظهور أنماط من الديمقراطية تقوم بشكل أساسي على مشاركة الاحزاب السياسية في نظام الحكم، وعلى أقل تقدير في السلطة التشريعية التي تعتمد مبدأ الديمقراطية التشاركية أو الديمقراطية التداولية التي تقوم على النقاش الذي يؤكد على عدم تماسك وصلابة التفسير النخبوي للديمقراطية، فيما واجهت أنظمة سياسية لعدد من الدول المحيطة بتركيا بانتقادات حادة كونها بعيدة كل البعد عن النظرية الديمقراطية، في ظل عولمة الاتصالات وتلاشي المكان والحدود وتلاشي جهاز الدولة في بعض الأحيان، الأمر الذي أخذ ينبىء باحتظار انظمة تلك الدول، كما هو الحال في سوريا.

[65] النعيمي، **تركيا بين الموروث الإسلامي والإتجاه العلماني** ، مرجع سابق ، ص (386).
[66] النعيمي، مرجع سابق، ص (389).
[67] ورغي، جلال (2010). **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص (50- 52).

وحظيت مسيرة التحولات الديمقراطية في تركيا الحديثة بتقدير دولي وإقليمي واسع كونها أسهمت في تمكين المواطنين من الحصول على حقوقهم وحرياتهم المدنية التي لم تكن لديهم من قبل، رغم بعض الحالات الاستثنائية التي عانت منها البلاد جراء التدخلات المحدودة من قبل المؤسسة العسكرية تحت مبررات حماية النظام العلماني الذي جاءت بعض مفرداته ضمن نصوص دستورية.

وإلى جانب ذلك شهدت حركة الإسلام السياسي في تركيا تطورات متسارعة كانت نابعة من تسارع الحياة السياسية في هذا البلد الشرق أوسطي الذي له أمتداد جغرافي مع القارة الأوربية، الأمر الذي زاد من تطلعات التيار الحداثي ضمن الحركة الإسلامية، مما أفضى لقيام نظام سياسي عصري قاده حزب العدالة والتنمية في مرحلة مهمة من مراحل التطور التاريخي للعمل السياسي الديمقراطي في تركيا الحديثة.

بناء النظام السياسي التركي الجديد بعد عام (2002)

استطاع حزب العدالة والتنمية بناء نظام سياسي تركي جديد قام على برنامج تنموي إصلاحي له توجهات جديدة بعيداً عن الجدل الأيديولوجي بعد وصوله إلى السلطة في تركيا عام (2002)، فقد فرض واقع الحياة السياسية الداخلية تلك التوجهات منذ أن أصبحت الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني تميل تدريجياً أكثر نحو المشاركة في النظام السياسي، إذ أصبحت تركيا خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أكثر دمقرطة، وذلك يعود إلى مجموعة القوانين التي تحاول تركيا تطبيقها كشرط للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي[68] .

وقد أثار توصيف معظم قيادات حزب العدالة والتنمية أشكالية وجدلاً مع وصول هذا الحزب إلى السلطة عام (2002) ، إذ تنفي تلك القيادات عن نفسها الصفة الدينية بشكل قاطع ، وتحاول أبعاد الميول الإسلامية عن حزبها ، وتؤكد احترامها للنظام العلماني في تركيا الذي يكرس الفصل بين الدين والدولة ، أو هيمنة الدولة على الدين بعكس العلمانيات الأخرى في العالم، إلا أن واقع حزب العدالة والتنمية يشير إلى أنه قد خرج من عباءة حزب الرفاه الإسلامي ووريثه حزب الفضيلة اللذين أسسهما (نجم الدين أربكان) في تركيا ، وبدا ظهور حزب العدالة والتنمية كأنه ولادة حركة إصلاحية في إطار الانقسام الاسلامي التركي إلى محافظين وإصلاحيين [69] .

لذا ؛ شدد برنامج حزب العدالة والتنمية على التحرك ضمن الإطار العلماني ، بعد وصوله إلى سدة الحكم في (تشرين الثاني 2002)، وتبنى البرنامج قيماً جديدة تهدف إلى : التحرر الاقتصادي؛ والإصلاح الهيكلي لمؤسسات الدولة ؛ والاندماج في الإطار الأوروبي ، إلا أن الشكوك والاتهامات ظلت تثار بقوة حول ميوله الإسلامية ، خاصة من قبل النخب العلمانية وأصحاب المصالح والنفوذ التقليديين في تركيا الذين لمسوا نجاح هذا الحزب في استقطاب وكسب اعجاب رجال الأعمال وطبقة واسعة من التكنوقراط ، مما مكنه من التحول إلى أقرب الأحزاب التركية من المجتمع السياسي الأوروبي ، في ظل ما كان يبديه العلمانيون من تردد في الاقتراب الكامل من أوروبا [70] .

وقد أثارت السياسة الخارجية التركية التي سعى حزب العدالة والتنمية تنفيذها في منطقة الشرق الأوسط والعالم كثيراً من الانتباه ، من قبل المتابعين للشؤون الدولية، فقد دخلت هذه السياسة مرحلة تحول عميق، كان لها تأثير كبير على درجة

---

[68] ورغي، مرجع سابق ، ص (55).

[69] غزالي ، عبد الحليم (2007) . **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة !** ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ص (13).

[70] ورغي، مرجع سابق ، ص (55).

النشاط التركي ونوعيته في هذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الدولية ، فقد فَضَّلَتْ الحكومة التركية برئاسة (رجب طيب أردوغان) تجاوز سياسات الحكومات التركية السابقة التي تعاقبت على الحكم خلال عقد التسعينيات التي كانت تفضل الابتعاد عن الشؤون الإقليمية الخاصة بظروف الشرق الأوسط التقليدية التي من أبرزها : تطورات عملية السلام الفلسطينية – الإسرائيلية التي انطلقت في مدريد عام (1991)، والتفرد الأمريكي في التأثير على مجمل الأحداث في شؤون الشرق الأوسط بعد زوال المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفياتي، وتداعيات حرب الخليج الثانية (1991) التي أدت إلى تغيير ميزان القوة بين دول المنطقة جراء إبعاد العراق بوصفه قوة إقليمية [71] .

وحظيت تجربة حزب العدالة والتنمية في الحكم باقتناع الولايات المتحدة الأمريكية أو على الأقل بعض الأوساط داخلها ، ونظرت بأن عليها تشجيع الأنموذج التركي ومحاولة تطبيقه في الشرق الأوسط وبالاخص العالم العربي بعد أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) التي عززت من تلك الرغبة ، إذ وجدت الولايات المتحدة الأمريكية بأنه لم يعد متاحاً ولا مقبولاً دعم أو الصمت عن أوضاع الاستبداد في العالم العربي ، هذه الأوضاع التي تعد القاعدة الخلفية للجماعات الإسلامية المسلحة لاسيما تنظيم القاعدة ، فتركيا الحليف الأساسي لواشنطن تعد دولة مسلمة ديمقراطية وعلمانية ، وقد نجحت في تقديم تجربة مقبولة في التوفيق بين الإسلام ، والقيم الغربية في العلمانية والديمقراطية ، إسلام غير معادٍ للغرب ولا مهدد للمصالح الأمريكية ، بل قد يظهر مدافعاً عنها ومعززاً لها أحياناً [72] .

وعليه؛ فقد جاء تشجيع الولايات المتحدة الأمريكية للنموذج التركي ومحاولة تطبيقه في الشرق الأوسط مستنداً إلى العلاقة التي تربط تركيا بالشرق الأوسط، هذه العلاقة ليست هي فقط علاقة الجزء بالكل، أو العضو بكليته وشموليته (خلال فترة تاريخية مديدة)، ولا علاقة فرع بأصل، وليس الشرق الأوسط هو الأصل لتركيا ؛ بل هناك ثمة بُعد إشكالي في تلك العلاقة، حتى أن اعتبروا الطرفين (تركيا والشرق الأوسط) متمايزين ومختلفين، فهناك تداخل ربما أمكن معرفة بداياته وكيف تحول من مجرد ارتباط وتعارف إلى وشائج عميقة، إلا أنه من الصعب الرجوع به متقهقراً، أو حتى التمييز بين هذا المكون أو ذاك في هوية كل منهما، وبخاصة البُعد الشرق أوسطي في الهوية التركية، والتأثير التركي في هويات وثقافات وبُنى الشرق الأوسط [73] .

وبالنظر لكون العلاقات بين تركيا ودول الشرق الأوسط المعاصر تعود إلى بدايات القرن العشرين، وثمة علاقات سابقة على ذلك بقرون عديدة، فقد بدأ مسار هذه العلاقات الفعلي خلال فترة الانتداب، أو السيطرة الاستعمارية على المنطقة، ثم بعد موجة الاستقلال الوطني للعديد من دوله في النصف الأول من القرن العشرين، لذلك أولى النظام السياسي التركي الاهتمام الكبير للانخراط في تفاعلات الشرق الأوسط، دافعاً لعدد كبير من الأدبيات والتحليلات لتُطلق على تلك التحركات المكثفة ما اصطلح على تسميته " العثمانية الجديدة " [*].

---

[71] كرامر ، هاينتس (2001) . **تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد** ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، تعريب : فاضل جتكر ، ص (204).
[72] ورغي، مرجع سابق ، ص (79).
[73] محفوض ، عقيل سعيد (2012) . **السياسة الخارجية التركية** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص (298) .

[*] **العثمانية الجديدة : هي السياسة التركية التي تروج في معناها الواسع للارتباط الأكبر بالمناطق التي كانت مسبقاً تحت الحكم العثمانيين. وقد ابتكر هذا المصطلح من قبل اليونانيين في 1974 بعد التدخل التركي بقبرص. إذ يستخدم المصطلح لوصف العلاقات السياسية الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية. إذ تعد العثمانية الجديدة تحولاً كبيراً مقارنة بالسياسة التركية التقليدية المتمثلة بالأيدولوجيا الكمالية. ويمكن وصف السياسة الخارجية في حكومة تورغوت أوزال على أنها أولى خطوات العثمانية الجديدة.**

وقد استندت تلك الاتجاهات في ذلك إلى مؤشرات كمية وكيفية عن طبيعة وعدد الزيارات ومستوى وحجم العلاقات المختلفة التي باتت تربط تركيا بعدد من دول إقليم الشرق الأوسط ، فضلاً عن المساحات الشاسعة التي غدت تحتلها قضايا المنطقة في وسائل الإعلام التركية ، إضافة إلى تزايد وتيرة وطبيعة الاهتمام الشعبي بهذه المنطقة ، على نحو جعل تركيا على الدوام بالقرب من أحداث المنطقة ، بل مشاركة في معظم تفاعلاتها ، إن لم تكن مركز هذه التفاعلات، وبموجب ذلك؛ بدا أن بعض أعضاء حزب العدالة والتنمية لا يتمتعون بالخبرة الكافية في مجال السياسة الخارجية ، بما جعل تأثير رئيس الوزراء التركي السابق(أحمد داود أوغلو) أثناء شغله منصب مستشار رئيس الوزراء للشؤون الخارجية للفترة (2002 – 2009) يسهم في وضع توجهات النظام التركي وسياسته الخارجية تجاه دول الشرق الأوسط ، بعد أن نجح في إقناع صانعي القرار بتبني أفكاره الخاصة بالخصائص المرغوب بها للسياسة الخارجية ، ومنها : إنهاء الصراعات والوصول إلى حد أقصى من التعاون، ولم يتم نقل تلك الأفكار إلى منتديات رسم السياسة الخارجية فحسب ، بل أيضاً نقلها إلى الصحافة التركية والدولية ، ونالت أصداءً وتأثيراً كبيراً في الساحة العربية [74].

لذلك سعى قادة حزب العدالة والتنمية لجعل سياسة النظام التركي نحو منطقة الشرق الأوسط تراعي القيود التاريخية، والقيود الجغرافية، ووجدوا بأنه من الضروري الاهتمام بهذين القيدين عند وضع تفاصيل السياسة الخارجية، وحسب هذا التصور عمل هؤلاء القادة على أن تكون لتركيا علاقات قوية مع منطقة الشرق الأوسط الكبير الذي يشمل غرب آسيا وشمال أفريقيا، ومن ثم ضرورة تطوير العلاقات مع سوريا والعراق، وبذات الاتجاه أخذ القادة الأتراك ينظرون إلى التاريخ من خلال السعي لجعل علاقة تركيا مع مصر متميزة نظراً لما لها من فائدة كبيرة في العالم العربي، والعلاقات بين البلدين تتسم بديناميكية خاصة، وأن علاقات تركيا بالعالم العربي لا بد أن تكون تكاملية وليست تنافسية، لذلك يطالب الأتراك دوماً أن يكون هناك تعاون قوي بين الجانبين حسبما يفرضه التاريخ والجغرافيا، من خلال توظيف الإمكانات الكبيرة لتطوير العلاقات خاصة على المستوى التجاري والاقتصادي[75] .

وما أن جاءت المتغيرات الإقليمية والدولية التي حدثت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدءاً من أحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، وما تبعها من تطورات كانت تتعلق بما سمي الحرب على الإرهاب الذي توج بالغزو الأمريكي لكل من أفغانستان والعراق وإسقاط أنظمة الحكم فيهما واحتلالهما خلال عامي (2002، 2003) على التوالي، حتى

ويشير الواقع العملي إلى أن الإمبراطورية العثمانية كانت تمثل قوة عظيمة في ذروتها، وكانت تتحكم بالبلقان بالإضافة للغالبية العظمى مما يمثل منطقة الشرق الأوسط اليوم وشمال أفريقيا. لذلك فإن العثمانية الجديدة تهدف لزيادة الانخراط التركي في تلك المناطق كجزء من التأثير الإقليمي التركي المتزايد. لذا أخذت تركيا تستخدم قواها البسيطة لتحقيق تلك الأهداف. وقد ساهمت العثمانية الجديدة في تحسن علاقة تركيا مع الدول المجاورة، لاسيما العراق وإيران وسوريا قبل اندلاع الثورات العربية، إلا أن علاقة تركيا بإسرائيل توترت بعد الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان متجهاً لغزة نهاية شهر آيار 2010. وقد رفض عدد من السياسيين الأتراك ومن بينهم أحمد داود أوغلو استخدام هذا التعبير لوصف السياسة الخارجية لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، تلك السياسة الخارجية الجديدة التي جعلت الإعلام الغربي يتساءل عما إذا كانت تركيا أصبحت تتباعد عن المحور العابر لأطلسي مقابل زيادة الانخراط وتوطيد العلاقات مع دول الشرق الأوسط المجاورة أو القريبة منها، إلا أن الرئيس التركي السابق عبد الله غول نفى تلك المزاعم. ويشار ألى أن تركيا تطبق الأيدولوجيا العثمانية الجديدة في كل من ألبانيا وكوسوفو والبوسنة والهرسك وبعض الدول الأخرى التي كانت تمثل جزء من الإمبراطورية العثمانية.

[74] عبد القادر ، محمد (2012) . تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، في : نور الدين ، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص (572-575).

[75] غزالي، مرجع سابق، ص (89).

أسهمت في توصل تركيا إلى بديهية مهمة : أنه ليس من مصلحتها المخاطرة بعلاقاتها مع العالمين العربي والإسلامي، فكان عليها أن تُقِيم توازناً دقيقاً بين مختلف التيارات والمصالح والاتجاهات : الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية والعربية والإسلامية ، وذلك عبر إقامة علاقات جيدة مع جميع جيرانها الإقليميين ، بحيث تكون تركيا بلداً محورياً على مسافة واحدة من الجميع، وقادرة على التأثير في مجريات الأحداث .

لذا شهدت السياسة الخارجية التركية تبلور مشروع تجاه الشرق الأوسط، كان من أبرز مظاهره الانفتاح التركي على سوريا وإيران قبل الغزو الأمريكي للعراق عام (2003)، إذ قادت تركيا حملة دبلوماسية نشطة على نحو غير معهود في منطقة الشرق الأوسط، ففي كانون الثاني (2003) استضافت اسطنبول قمة موسعة ضمت : سوريا والأردن وإيران ومصر والسعودية، للبحث عن بدائل الحرب الأمريكية المحتملة حينذاك على العراق، وتكرر عقد لقاءات هذه القمة في الرياض وطهران ودمشق والكويت وأخيراً في شرم الشيخ (آيار 2007) [76] .

عند ذاك أبدعت تركيا بتقديم عدد من مبادرات السياسة الخارجية، التي كان أحداها دعوة حركة حماس للانخراط معها في سياسة متواصلة، فقد مثل انتصار حماس في الانتخابات البلدية عام (2005)، وانتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام (2006)، بدء حقبة جديدة في تطورات القضية الفلسطينية، إذ حاولت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي الضغط على حماس من أجل ارغامها على الاعتراف بإسرائيل، لكن حزب العدالة والتنمية فسر فوز حركة حماس بشكل مختلف وفضل التعامل الدبلوماسي معها لتفادي أي مشاكل محتملة، وحينها تم توضيح الموقف التركي عبر مطالبة جميع الأطراف باحترام نتائج الانتخابات الفلسطينية[77] .

وفي ذات السياق يمكن فهم نقاط الاختلاف في مواقف تركيا تجاه السياسات الأمريكية بشأن العراق خلال الحرب وبعد الاحتلال، وفي المواقف تجاه سوريا قبل ثورات الربيع العربي، التي عرفت ذروة تحسنها بإعلان عشرات الاتفاقيات المشتركة، وإنشاء ما يعرف بمجلس التعاون الاستراتيجي العالي المستوى السوري التركي، والذي جرى في إطاره التوقيع رسمياً عن إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين في خطوة تاريخية، عززتها حزمة أخرى من الاتفاقيات الاقتصادية، التي نقلت علاقات البلدين إلى طور جديد ، يمثل قطيعة مع عقود طويلة من التباعد والتوتر[78].

وبهذا أسست قيادات حزب العدالة والتنمية مقاربة جديدة للنظام السياسي التركي، تأخذ بالحسبان مصالحها في الشرق الأوسط بكيفية قد لا تتطابق بالضرورة مع المصالح الأمريكية والغربية، حتى لو لم تشهد العلاقات التركية الأمريكية تغيراً أساسياً بهذا الشأن، ومع ذلك تتشارك البلدان في كثير من الرؤى، ويعملان معاً في ما يتعلق بالكثير من الأمور والقضايا الإقليمية، لعل أبرزها مشروع الشرق الأوسط الكبير[79] .

ثم ظهر لاحقاً تطابق وجهة النظر التركية والأمريكية من نظام الرئيس السوري بشار الأسد في أعقاب ما عرف بالربيع العربي، كما تطابقت مواقف البلدين في رفضهما اجراءات النظام المصري الذي قام في ضوء الاعتراض الشعبي المصري والمدعوم من قبل المؤسسة العسكرية ضد الرئيس المصري السابق محمد مرسي .

---

[76] دسوقي ، عيسى السيد (2008) . **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، القاهرة ، دار الأحمدي للنشر، ص (90) .

[77] آراس ، بولنت وآخرون (2012). **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، ص (24).

[78] ورغي، مرجع سابق، ص (82).

[79] محفوض، مرجع سابق، ص (303).

وبناءً على ذلك ؛ ارتكـزت سياسة النظام السياسي التركي الجديـدة على خمسـة أسس هـي[80]: –

1. التوفيق بين الحريات العامة في داخل البلاد وتحقيق مستوى لائق من الخدمات والأمن.
2. محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها وفق سياسة تصفير المشكلات .
3. تنويع أبعاد السياسة الخارجية وايجاد مسالك جديدة لنشاطاتها .
4. إعادة تعريف دور تركيا في الساحة الدولية عبر تطوير الأسلوب الدبلوماسي.
5. الانتقال من السياسة الخارجية الجامدة والعمل الدبلوماسي الثابت إلى الحركة الدائمة.

وشهدت السياسة الخارجية التركيـة التـي تبناها الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) قبـل عام 2010، تغيـرات ناتجة عـن توجهـات تركيا الاجتماعية، وتغيـرات فـي رؤية واهتمامات قيادتها السياسيـة الجديدة داخلياً وخارجياً، وتزايـد أهمية الرأي العام التركي في صنع القرارات العامة التركية المؤثرة على المصالح العامة والقناعات العامـة للشعب التركي، وقد ظهرت هذه الأبعاد واضحةً في السياسة التركية عند النظر لدورها من خلال مواقفها تجاه عدد من القضايا الإقليمية المؤثرة والتي كان من أبرزها[81]:

أ. توجه أسطول الحرية* لكسر الحصار المفروض على قطاع غزة الفلسطيني في (آيار 2010).

ب. تصويت تركيا ضد فرض عقوبات على إيران في مجلس الأمن الدولي في (آيار 2010).

---

[80] نور الدين ، محمد (2010) . السياسة الخارجية .. أسس ومرتكزات ، في : عبد العاطي ، محمد (تحرير) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة - بيروت ، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون، ص (138) .

[81] سميرة ، صبري (2012) . السياسة التركية في ظل التحولات السياسية العربية ، في : آراس ، بولنت وآخرون ، **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط، ص (76).

* **أسطول الحرية؛ هو مجموعة من ست سفن ، تضم سفينتين تتبع مؤسسة الاغاثة الإنسانية التركية واحدة من هاتين السفينتين "مافي مرمرة" ومولت السفينة الأخرى بتمويل كويتي وجزائري، وثلاثة سفن أخرى تابعة للحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة وحملة السفينة السويدية وحملة السفينة اليونانية ومنظمة غزة الحرة، تحمل على متنها مواد إغاثة ومساعدات إنسانية، بالإضافة إلى نحو 750 ناشطا حقوقيا وسياسيا، بينهم صحفيون يمثلون وسائل إعلام دولية. جهزت القافلة وتم تسييرها من قبل جمعيات وأشخاص معارضين للحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ العام 2007، ومتعاطفين مع شعبه.، وفي مقدمة المنظمين لرحلة أسطول الحرية مؤسسة الاغاثة الإنسانية التركية. وقد انطلق أسطول السفن من موانئ لدول مختلفة في جنوب أوروبا وتركيا ، وكانت نقطة التقاءها قبالة مدينة ليماسول في جنوب قبرص ، قبل أن تتوجه إلى القطاع مباشرة. انطلق الأسطول باتجاه قطاع غزة في 29 مايو 2010، محملا بعشرة آلاف طن من التجهيزات والمساعدات، والمئات من الناشطين الساعين لكسر الحصار، الذي قد بلغ عامه الثالث على التوالي.**

وفي فجر يوم 31 مايو 2010 بعد الساعة الرابعة فجرًا، تم الهجوم على سفن أسطول الحرية في المياه الدولية من قبل القوات الإسرائيلية، حيث قتلت 9 وأصيب أكثر من 26 من المتضامنين، في أحداث وصفتها مصادر عديدة "بالمجزرة" و"الجريمة" و"ارهاب الدولة". وقد نفذت عملية الهجوم على الأسطول قوات إسرائيلية خاصة، حيث استخدمت هذه القوات الرصاص الحي والغاز. وقد روى شهود عيان ممن كانوا على متن سفينة مرمرة التركية ،أن قوات البحرية الإسرائيلية قامت بإضعاف البث حتى لا يستطيع الإعلاميون نقل الحدث إلى العالم وحاوت أن تصعد على متن السفينة عن طريق إلقاء حبال من القوارب السريعة إلى ظهر السفينة وبالطلقات المطاطية ورش الماء على المتضامنين ولكن المتضامنين إستطاعو أن يبعدو الحبال التي قذفت على ظهر السفينة فمنعو الجيش الإسرائيلية من الصعود على ظهرها. فاستخدم الجيش المروحيات والقنابل الصوتية وانهالوا على المركب بالرصاص الحي ،وخصوصا على غرفة البث ،مما مكن الجنود أن يستولوا على السفينة. وروى بعض الشهود العيان عن رؤيتهم لجثث تلقى في المياه من قبل القوات الإسرائيلية وإعدام الجرحى.

وعكســت دبلوماسية النظام السياسي التركي النشطة في الشرق الأوسط جهود حزب العدالة التنمية في تمتين العلاقات مع إيران وسوريا، بعد أن كانت غير ودية، ويطبعها كثيـــر من التوتر خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، بسبب دعــم طهران ودمشــق لحــزب العمال الكردستاني في نشاطاته التي تسبب عدم الاستقرار، غير أن العلاقــات تحسنت بشكل ملحوظ بعد اتفاق جميع الأطراف على احتواء الأكراد، ومنــع قيام دولــة على حــدود الــدول المعنية[82].

وجاء التقارب التركي– الإيراني المتزايد والملحوظ بينهما بعد سنوات من الجفوة، لا سيما بعد توقيع اتفاقية تعاون أمني والاتفاق على اعتبار حزب العمال الكردستاني (منظمة إرهابية)، وذلك بعد زيارة الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) إلى إيران في منتصف عام (2004) حينما كان يشغل منصب رئيس الوزراء، وقد تعززت علاقات البلدين على خلفية التعاون في مجال الطاقة ، فطهران ثاني أكبر مزود لتركيا بالغاز بعد روسيا ، فكان هذا التعاون ثمرة اتفاق رئيس الوزراء التركي الأسبق (نجم الدين أربكان) عام (1996)، عندما أبرم عقدي تزود بالغاز لمدة (25) عاماً بتكلفة (23) مليار، وجرى منح تركيا فرصة للتنقيب عن النفط في الأراضي الإيرانية، فيما تجاوزت العلاقات السورية – التركية السنوات الطويلة من التوتر والخلافات، التي وصلت ذروتهــا عــام (1998) عندما هددت أنقرة بتوغل عسكري ضخم في الأراضي السورية ، للقضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني[83] .

يرى الباحث أن تجربة حزب العدالة والتنمية في تركيا منذ عام 2002 تعد تجربة رائدة في منطقة الشرق الأوسط والعالم، كونها نجحت ولغاية الآن في جعل النظام السياسي نموجاً يلفت الانتباه، ليس على المستوى النظري، وإنما على مستوى التفاعلات التي نتجت عنه، ولما أوجده من مفاعيل ظهرت لها نتائج مثمرة في المستويين الداخلي والخارجي، فهي تجربة ديمقراطية إسلامية معتدلة يصلح أن تكون نموذجاً قابلاً للتعميم على دول منطقة الشرق الأوسط.

وقد أثبت النظام السياسي التركي عبر تجربة حزب العدالة والتنمية بأنه قادر على استغلال مطالب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من أجل إدخال إصلاحات جذرية في النظام الاقتصادي والاجتماعي والعسكري، مما عزز دور النظام إقليمياً وعالمياً، وكشف عن قدرته للعمل وفق منهج الاعتدال الواضح والبراجماتية العالية، الأمر الذي حفز النوايا السيئة لدى عدد من الأطراف المحلية والإقليمية والدولية التي لم تتوانى في دعم عدد من ضباط المؤسسة العسكرية التركية سواء في الجيش أو الأمن وكذلك المخابرات، إلى جانب قوى مدنية أخرى لها تواجد في عدد من الوزارات والدوائر بما فيها سلك القضاء، في المحاولة الانقلابية الفاشلة ضد النظام نهاية تموز 2016 .

الخاتمة

بينت الدراسة واقع التحولات الديمقراطية في تركيا، حيث تطرقت وبصفة عامة إلى أن التحولات الديمقراطية قد جاءت بعد أن وجدت كثير من شعوب المجتمعات التي تحكمها الأنظمة التسلطية نفسها بحاجة ماسة لمواجهة تلك النظم لا سيما وأن هذه النظم قد أصبحت بطبيعتها انتقالية وغير مستقرة من الناحية المؤسسية ، وأخذ يطلق عليها بالنظم البريتورية نظراً لتــدني مســتويات المؤسسية فيها، يقابل ذلك تنامي المشاركة السياسية في نظم أخرى شهدت تصاعد أدوار القوى الاجتماعيــة وتناميهــا نتيجــة انتشار التعليم وتحسن مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الوعي نحو المطالبة بالمزيد من الحقوق السياسية والاجتماعيــة الأمــر الذي دفع بعض النظم التسلطية لاستخدام القمع في مواجهة تلك القوى ، ويقابل هذا النوع من النظم البريتورية هناك الأنظمــة

[82] Laarabee, F.Stephen (2007). **"Turkey** Rediscovers the Middle East", **Foreign Affairs,** July/ August.

[83] ورغي ، مرجع سابق ، ص (81-82).

المدنية وهي الأنظمة ذات المأسسة المرتفعة والمشاركة الأقل من وتيرة المأسسة ، لذلك يصعب تصنيفها ضمن شكل محدد من أشكال الحكم (برلماني، رئاسي ..) لأن ضعفها المتميز وهشاشة مؤسساتها تجعل كافة أشكال الحكم والسلطة سريعة الزوال، كما أن أنماط المشاركة السياسية ليست ثابتة وغير منتظمة في المجتمعات ذات الأنظمة البروتورية بحيث لا يمكن التنبؤ بها، فتجدها تتقلب بين الملكية المطلقة والديمقراطية الحماسية ، وأن مؤسسة الحزب السياسي غير فاعلة في هذه المجتمعات ، فغايات المؤسسة السياسية الفاعلة يجعل السلطة مجزأة ومفككة، وتجعل السلطة مؤقتة .

وأشارت الدراسة ضمن هذا السياق بأن مسيرة التحولات الديمقراطية في تركيا قد تطلبت انهاء أزمات التوحيد القسري الذي كان مفروضاً من قبل الحكومات التي تعاقبت على الحكم، وإلغاء الخصوصيات القومية، وذلك لأن هذه الأزمات التي كانت تقوم على مبدأ العلمانية وتفضيل النزعة القومية الطورانية لم تزد الواقع التركي إلا تشتتاً وانقساماً وانقلابات عسكرية، فيما كانت فئات المجتمع التركي الأخرى تتطلع إلى إلغاء القهر والحصول على حقها في التعبير عن ذاتها، بعد أن عاشت سنوات الاستبداد الكمالي، وعندما مضت هذه الممارسات حصل احترام للاختلاف العرقي بوصفه سبيلاً للاتفاق، وجاء الاعتراف بالتباين بوصفه دليلاً على تعافي النظام السياسي، في ظل تنامي حالة السلام، والتخلي عن رواسب التمييز العرقي والتعصب المذهبي، والتسليم الذي لا رجعة فيه عن إنكار الخصائص الثقافية أو الحضارية للقوميات المتعايشة.

وبالفعل استطاع حزب العدالة والتنمية بناء نظام سياسي تركي جديد قام على برنامج تنموي إصلاحي له توجهات جديدة بعيداً عن الجدل الأيديولوجي بعد وصوله إلى السلطة في تركيا عام (2002)، فقد فرض واقع الحياة السياسية الداخلية تلك التوجهات منذ أن أصبحت الأحزاب السياسية ذات التوجه الديني تميل تدريجياً أكثر نحو المشاركة في النظام السياسي، إذ أصبحت تركيا خلال السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين أكثر دمقرطة، وذلك يعود إلى مجموعة القوانين التي تحاول تركيا تطبيقها كشرط للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي .

وقد تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. اختارت تركيا الحديثة السير بطريق الديمقراطية منذ قيام النظام الجمهوري عام 1923، وشهدت الحياة السياسية فيها تفاعل الحكومات المتعاقبة على السلطة مع المنهج الغربي الذي يؤمن بالديمقراطية النيابية التي تعتمد الانتخابات كعمود فقري لها، حيث تتنافس مجموعة من الأحزاب السياسية على شغل مقاعد البرلمان الذي يمثل السلطة التشريعية في البلاد.
2. حققت التجربة التركية نجاحات كبيرة في مجال التحولات الديمقراطية رغم وجود بعض الإشكاليات التي شابت طريق الديمقراطية والتي تمثلت بحدوث عدد من الانقلابات العسكرية التي نفذتها المؤسسة العسكرية تحت مبررات حماية العلمانية التي نص عليها دستور عام 1924 وتعديلاته.

التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات ومن أجل الافادة من التجربة التركية في مجال التحولات الديمقراطية، ومنع التأثيرات السلبية على الدول العربية، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. على الدول العربية اخذ النموذج التركي والوقوف عليه للاستفادة منه لتقليل من هيمنة دور مؤسساتها العسكرية.
2. دراسة منهجية حزب العدالة والتنمية التركي باعتبارها تجربة جيدة في التعامل مع المؤسسات العسكرية في ظل التحول الديمقراطي.
3. اجراء المزيد من الدراسات ومقارنة التجربة التركية بالتجربة المصرية للوقوف على الاخطاء التي افشلت تجربة حزب الاخوان المسلمين في مصر.

المراجع

المراجع العربية

إبراهيم ، سعد الدين (1987) . **مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.

ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم (2003) . **لسان العرب** ، بيروت : دار صادر ، باب غيّر.

أحمد، إيمان (2016). **قراءة في عوامل التحول الديمقراطي**، القاهرة، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية.

آراس ، بولنت وآخرون (2012). **التحول التركي تجاه المنطقة العربية** ، عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط.

الأسود ، شعبان الطاهر (1999) . **علم الاجتماع السياسي**، القاهرة ، الدار المصرية للطباعة والنشر.

البرصان، أحمد سليم (2016). **الإسلام السياسي والديمقراطية في تركيا**، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع .

بسيوني ، عبد الغني (2004) . **الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري** ، القاهرة ، مطابع السعدون.

ثابت، أحمد (1999). **الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم**، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر.

جلولي ، بوجلطية سمية . التحول الديمقراطي:مفاهيم ومقاربات ، الجزائر، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد (3)، مايو (2012)، ص (68)، جامعة الجزائر، قسم العلوم السياسية.

الحديثي ، مها عبد اللطيف ، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث، **مجلة دراسات استراتيجية**، العدد(4)، 1998، ص 3، مركز الدراسات الدولية، جامعة بـــغداد.

حمادي، شمران (1975) . **الأحزاب السياسية والنظم الحزبية**، بغداد ، جامعة بغداد ، مطبعة دار السلام.

خولي، معمر فيصل (2015).الانتخابات النيابية التركية والاحتمالات المتوقعة، **بغداد، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية.**

الداقوقي، إبراهيم . في ظل حكومة أربكان– تركيا جسر بين الشرق والغرب، **مجلة قضايا دولية**، إسلام أباد ، العدد (341)، (1996)، ص (17).

دسوقي ، عيسى السيد (2008) . **التوجهات الإقليمية في الشرق الأوسط في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة** ، القاهرة ، دار الأحمدي للنشر.

الدعجة ، هايل ودعان (2005). **التحول الديمقراطي في الأردن 1989 – 1997** ، عمان، مطابع وزارة الأوقاف.

رشاد، عبد الغفار (1993). **قضايا نظرية في السياسة المقارنة** ، القاهرة، مركز الدراسات والبحوث السياسية.

الرفاعي، نجلاء (1997). **التحول عن النظم السلطوية في جمهورية كوريا وتايوان**، القاهرة، الهيئة العليا للإصلاح الزراعي.

سري الدين، عايدة العلي (1997). **العرب والفرات بين تركيا وإسرائيل**،بيروت، مطبعة دار الآفاق الجديدة.

سليم، محمد السيد (2004). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، ط2، القاهرة، دار الفجر الجديد للنشر والتوزيع .

الصالح ، منال (2012). **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

عاشور ،احمد صقر (1986) . **الإدارة العامة مدخل مقارن**، الإسكندرية ، دار المعرفة للطباعة والنشر .

عامر، عادل . التنمية الاقتصادية وكيفية تحقيقها، **صحيفة المصريون**، القاهرة، 2014/3/14.

عبد العظيم ، أحمد جمال (2003). **التحول الديمقراطي في الصين**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

عبد الفتاح، معتز بالله . تركيا والبحث عن علمانية متزنة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (169) ، يوليو (2007)، ص (180) ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

عبد القادر ، محمد (2012) . تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية ، في : نور الدين ، محمد (تقديم). **العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

عبد القادر، عبد العالي (2008). **محاضرات في السياسة المقارنة**، الجزائر، جامعة سعيدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

عبد الله ، شادية فتحي إبراهيم (2005). **الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية**، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.

عبيد، هناء. الدور الخارجي في التحول الديمقراطي قبل وبعد أحداث11 سبتمبر، جريدة الأهرام المصرية، العدد 43958 في 2007/4/14.

غربي، علي وآخرون (2003). **تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع.

غزالي ، عبد الحليم (2007) . **الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة !** ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية .

القصيبي ، عبد الغفار رشاد (2006) . "**التطور السياسي والتحول الديمقراطي**"، **الكتاب الثاني: الحراك السياسي وإدارة الصراع**، ط2، القاهرة، مكتبة الآداب في جامعة القاهرة.

الكواري ، علي خليفة (2000) . مفهوم الديمقراطية المعاصرة، في: علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد(19)، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ط2.

ليلة ، محمد كامل (1969). ، **النظم السياسية (الدولة والحكومة)**، بيروت ، دار النهضة العربية.

مبارك ، مبارك أحمد عبد الله (2006). **التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينيات**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

محفوض ، عقيل سعيد (2012) . **السياسة الخارجية التركية** ، بيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

العادل، محمد. المسيرة السياسية للحركة الإسلامية في تركيا بين النجاح والاخفاق، عمان، **مجلة دراسات شرق أوسطية**، العدد 39، ربيع 2007 ، مركز دراسات الشرق الأوسط.

مراد ، علي عباس (2006) . المشاركة السياسية من منظور تنموي، **المجلة السياسية والدولية**، العدد (5)، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد ، ص(78–79) .

مراد، كامل خورشيد (2014). **الاتصال الجماهيري والإعلام**، عمان، دار المسيرة للنشروالتوزيع والطباعة.

منصور ، بلقيس احمد (2002). **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى)**، القاهرة ، مكتبة مدبولي.

المنوفي، كمال(1987) . **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

مهران ، سامي و جلال السيد (1984) . **البرلمان المصري تقاليده، رقابة، تشريع**، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الناصر ، خالد ، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، في برهان غليون وآخرون، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، بيروت ، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد(41) ، تموز، (2007)، ص56، مركز دراسات الوحدة العربية.

النعيمي.، عبد الوهاب . كيفية صنع القرار السياسي، **جريدة دنيا الوطن الفلسطينية**، في 2008/3/5.
النعيمي ، أحمد نوري (1989). **ظاهرة التعدد الحزبي في تركيا 1945- 1980**، بغداد ، جامعة بغداد.
النعيمي، أحمد (2011). **السياسة الخارجية**، دار زهران للنشر والتوزيع.
النعيمي، أحمد (2016). **تركيا بين الموروث الإسلامي والإتجاه العلماني**، عمان ، دار زهران للنشر والتوزيع.
النعيمي، أحمد نوري (1975). **السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالميـــة الثانية**، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر.
نور الدين ، محمد (1998). **الحركات الإسلامية في آسيا**، القاهرة ، مركز الدراسات الآسيوية .
نور الدين ، محمد (2008). **تركيا الصيغة والدور**، بيروت، رياض الريس للكتب والنشر ، ص 58.
نور الدين ، محمد (2010) . السياسة الخارجية ..أسس ومرتكزات ، في : عبد العاطي، محمد (تحرير) ، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج** ، الدوحة – بيروت ، مركز الجزيرة للدراسات – الدار العربية للعلوم ناشرون.
نور الدين، محمد (1997). **قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا**، بيروت ، دار النهار للنشر .
نور الدين، محمد . تركيا والاتحاد الأوروبي: مسألة الهوية والرهانات والشرق الأوسط، بيروت ، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (116)، (2004)، مركز الدراسات الاستراتيجية.
نور الدين، محمد. تركيا أكثر مدنية، **جريدة الشرق القطرية**، في 2011/8/6.
نور الدين، محمد. تركيا تنتصر للإصلاح وتنهي نظام الوصاية العسكرية، بيروت، **جريدة السفير**، 2010/9/13.
نور الدين، محمد. تركيا: الإسلاميون في السلطة، بيروت، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (109)، شتاء (2003)، ص 193-201.
نور الدين، محمد. مسار السياسة التركية وسط أنواء الأحداث في المنطقة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد165، ربيع 2016، ص 50، الأمانة العامة للجامعة العربية.
نور الدين، محمد. مسار السياسة التركية وسط أنواء الأحداث في المنطقة، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد165، ربيع 2016، ص 50، الأمانة العامة للجامعة العربية.
هنتنغتون، صموئيل (1991). **الموجة الثالثة التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين**، الكويت ، ترجمة عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح.
هنتنغتون، صومائيل (1999). **صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي** – مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، نقله إلى العربية: مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف.
هيجوت، ريتشارد(2001). **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، ، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية.
ورغي، جلال (2010). **الحركة الإسلامية التركية معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.

المراجع الأجنبية

David, Held & Key debates (2000). **Global Democracy**, London: Rutledge, p26
Dhal , Robert A. (1991). **Modern Political Analysis**, Prentice –Hall Foundations of Modern Political Science, 5th ed. (Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall) , p 3 .

Guillermo, O'Donnell. Modernization and Bureaucratic-Authoritarianism: Studies in South American P A. Politics of Modernization Series, No. 9. American Political Science Review, 1976.

Heather deegan, **The Middle East and Problems of Democracy**, (New york:, Lunne Rienner publisher,Inc.1994), pp 3-5.

Janda , Kennth and Others (1995) . **The Challenge of Democracy**, Government in America, Hought on Miffilin Company, Fourth Edition, USA p34.

Jonathan,SunshineEconomic **Causes** and **Consequences** of **Democracy.**

Laarabee, F. Stephen (2007) . **"Turkey** Rediscovers the Middle East", **Foreign Affairs,** July/ August.

McKenna, George (1988) . **The Drama of Democracy**, American Government and politics, city college of New York, The Mc Grow-Hill companies, Inc, third Edition, USA, p 12

Robert, Alan Dahl. (1989). **Democracy and Its Critics,** New Haven, chaps 1,2,17.

Rupert, Emerson. **The Erosion of Democracy,** Journal of Asian Studies 20 (November 1960), P:1-8.

Stahn, Andreas, and van Hullen, Vera. *"**Different actors, different tools? Approaching EU and US democracy promotion in the Mediterranean and the Newly Independent States**".* Paper prepared for the European Union Studies Association (EUSA) Tenth Biennial International Conference, May 17-19, 2007, Montreal, Canada.

Tun, Jen Cheng. Democratizing the Quassi- Leninist Regime in Taiwan, **World Politics**, 41 (July 1989), P:88.

William, Hale (1994). **Turkish Politics and the Military**, London, Routledge